الأمم المتحدة S/PV.5306

# مجلس الأمن

السنة الستون

مؤقت

الجلسة **٥٣٠٦**

الثلاثاء، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٣٥

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد دنيسوف | (الاتحاد الروسي) |
| الأعضاء: | الأرجنتين | السيد دالوتو |
| | البرازيل | السيد تاريسي دا فونتورا |
| | بنن | السيد أيدوهو |
| | الجزائر | السيد الحاج علي |
| | جمهورية تترانيا المتحدة | السيدة تاج |
| | الدانمرك | السيدة لوي |
| | رومانيا | السيد موتوك |
| | الصين | السيد لي جنوا |
| | فرنسا | السيد دلا سابلبير |
| | الفلبين | السيد مر كادو |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السير إمير جونز باري |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد برنسك |
| | اليابان | السيد هانيدا |
| | اليونان | السيد فاسيلاكيس |

## جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2005/706)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

05-60405 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

## إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

## الحالة في البوسنة والهرسك

### رسالة مؤرخة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2005/706)

**الرئيس** (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلَيّ إيطاليا والبوسنة والهرسك يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهما حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد بريتشا (البوسنة والهرسك) مقعداً على طاولة المجلس؛ وشغل السيد سباتافورا (إيطاليا) المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالروسية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للورد بادي أشداون، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو اللورد أشداون لشغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2005/706، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ من الأمين العام يحيل بها التقرير الثامن والعشرين للمفوض السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك.

في هذه الجلسة التي تعقد صباح اليوم، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها اللورد بادي أشداون، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك. وبما أن هذه هي الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي يقدمها للمجلس اللورد أشداون بصفته الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك، أود أن أعرب، بالنيابة عن أعضاء المجلس، عن تقديرنا للورد أشداون على إسهامه الهام في تعزيز السلام في البوسنة والهرسك.

أعطي الكلمة الآن للورد أشداون.

**اللورد أشداون** (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على كلماتكم الطيبة.

وكما أوضحتم، سيدي، فقد تم تقديم تقريري إلى مجلس الأمن. وبالتالي سأسعى لمجرد أن أضيف تعليقات تكميلية في الإحاطة الإعلامية التي أوشك على تقديمها.

قبل سبعة أشهر، حينما تكلمت لآخر مرة في المجلس ( انظر S/PV.5147) ، قلت إنني أؤمن بان الفترة التالية – وهي بالتحديد، الفترة التي أعقبت مباشرة تقديم ذلك التقرير–ستكون فترة حاسمة. هل ستغتنم القيادة السياسية للبوسنة والهرسك الفرصة لكي تظهر أن البلد أصبح دولة قادرة على البقاء وأنها ماضية بشكل لا رجعة فيه في الطريق نحو الاندماج الأوروبي والأوروبي الأطلسي، أم أنها ستفوت تلك الفرصة؟ وبعد حوالي ستة أو سبعة

أشهر، أصبحت الإجابة واضحة وهي: أن القيادة لم ترفض تلك الفرصة؛ بل اغتنمتها. وكانت تلك الفترة فترة حاسمة ومضى البلد الآن خطوة إلى الأمام نحو المرحلة التالية لتطوره.

ومعروض على المجلس تقريرنا المفصل عن التطورات التي حصلت في البوسنة والهرسك (S/2005/706، المرفق). ولكن الأمور مضت بقدر كبير إلى الأمام منذ تقديم هذا التقرير. وهناك اختلاف كبير بين الحالة التي كانت عليها البوسنة والهرسك في حزيران/يونيه وحالتها الآن، قبل وقت قصير لا يتجاوز أسبوعا من الذكرى السنوية العاشرة للتوقيع على اتفاقات دايتون للسلام. وأنجزت البوسنة والهرسك عملا قال العديد من الأشخاص إنه مستحيل حتى قبل عام، ناهيك عن تاريخ بداية ولايتي، في أيار/مايو ٢٠٠٢ – أو حتى قبل ذلك، في التاريخ الذي تم فيه التوقيع على اتفاقات دايتون للسلام. ويقف البلد الآن على عتبة الباب الذي يؤدي إلى الطريق الطويل نحو الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي.

وأعلن وزراء الخارجية في الاتحاد الأوروبي بتاريخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر أنهم رحبوا بالتوصية التي قدمتها المفوضية الأوروبية لبدء وضع ولاية للتفاوض بخصوص تحقيق الاستقرار والانتساب للبوسنة والهرسك. وذلك يعني أنه، إذا سارت جميع الأمور حسب الخطة، ستتم الموافقة على بدء المفاوضات بشأن عملية تحقيق الاستقرار والانتساب في اجتماع مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية الذي يعقد في بروكسل بتاريخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، تماما بعد مرور ١٠ أعوام كاملة على التوقيع على اتفاقات دايتون – باريس. ويمكن للمجلس أن يعتبر ذلك بمثابة هدية مناسبة تقدم في الذكرى السنوية. و حينما يحصل ذلك ستشارك البوسنة والهرسك بقية المنطقة في المسيرة المؤدية إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وأؤمن بان ذلك يمثل حقا إنجازا متميزا لبلد مزقته الحرب مثلما مزقت البوسنة والهرسك قبل فترة لا تتجاوز ١٠ أعوام.

وكما أوضحتم، سيدي الرئيس، فإن هذا هو تقريري الأخير لمجلس الأمن بصفتي الممثل السامي للبوسنة والهرسك. وإضافة إلى تزويد المجلس بآخر المعلومات عن أبرز نقاط التقرير، يحدوني الأمل في ألا يعتقد أن في ذلك إساءة لاستعمال هذه الفرصة لو شاطرته انطباعاتي حول الشوط الذي قطعته البوسنة والهرسك في الأعوام الثلاثة الماضية، وقبل كل شيء، في الأعوام الـ ١٠ الماضية.

أود أولا أن أغتنم هذه الفرصة كي اشكر الأمين العام شخصيا ومجلس الأمن على الدعم الكبير الذي لقيته خلال الأعوام الثلاثة والنصف لولايتي.

بعد عشرة أعوام من الحرب الوحشية في البوسنة والهرسك، حصل البلد على إطار – وسأشدد على أنه إطار، وليس مضمونا بعد – لدولة أوروبية معاصرة. واعتقد انه يمكن الحكم على نطاق ذلك الإنجاز إذا عدنا بأذهاننا إلى البوسنة والهرسك قبل ١٠ أعوام، أي عام ١٩٩٥، مع شعب أصيب بالصدمة من جراء القتل الشامل والتطهير العرقي، ويعاني من الحرمان المادي الذي يترله به انهيار البنية التحتية ومثقل باقتصاد يمر بسبات كامل. وبالتالي فإنني اعتقد أن التقدم الذي أحرز في تلك الفترة – قياسا بالبعثات الأخرى لتثبيت السلام – كان تقدما حقيقيا وكبيرا بل، وفي بعض الحالات، كان خارقا. ولكنني أود التشديد على أنني أعتقد أن ذلك كان متوقفا بالكامل ليس على مجرد جهود المجتمع الدولي فحسب، بل أيضا على الجلد الذي لا يمكن تصديقه للأشخاص العاديين في البوسنة والهرسك وعملهم الشاق وحسن إدراكهم. إنهم الأبطال الحقيقيون لذلك التحول.

وفي بداية عام ٢٠٠٥ كانت البوسنة والهرسك تقف أمام مفترق طرق. وبصراحة كان من غير الواضح وغير المؤكد لفترة طويلة من هذا العام الاتجاه الذي سيسلكه البلد. وفي حزيران/يونيه بدا أن التقدم، وأقولها بصراحة، قد تعطل. وكانت نزعة الإعاقة – وخاصة، ولكن ليس بشكل حصري، من حكومة جمهورية صربسكا – أمرا شائعا. وبدت معظم الإصلاحات الرئيسية على مستوى الدولة معطلة في تلك المرحلة. وأبرزت كارلا ديل بونتي، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة ضرورة معالجة أوجه الضعف في المؤسسات الأمنية للبوسنة والهرسك. ومع أن الإصلاح في مجال الدفاع كان مستمرا، وبالرغم من الجهود المتكررة التي بذلها المجتمع الدولي ومجلس الوزراء لإيجاد سبيل لتجاوز المأزق، كانت جمهورية صربسكا لا تزال ترفض الموافقة على الدفع قدما بسياسة إعادة هيكلة الشرطة. والأكثر أهمية في ذلك التاريخ، أن الإخفاق في الموافقة على إصلاح الشرطة وتعطيل الاتحاد الوطني الكرواتي لإصدار تشريع البث الإذاعي العام كانا يعنيان أن المتطلبات المتبقية لكي تبدأ البوسنة والهرسك مفاوضات تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي لم يتم استيفاؤها في ذلك الوقت. وبالتالي، حينما استوفت صربيا والجبل الأسود في ٥ تشرين الأول/أكتوبر شروط دراسة الجدوى التي أعدها الاتحاد الأوروبي، أصبحت البوسنة والهرسك البلد الوحيد في البلقان الذي ليس له علاقات تعاقدية مع الاتحاد الأوروبي.

وآخر مرة خاطبت فيها المجلس قلت إن المراقبين المخضرمين لهم الحق في أن يتشككوا إزاء آفاق تغيير الموقف من جانب قيادة جمهورية صربسكا. حسنا، إن التشكك هو دائما الموقف المفضل المأمون في البلقان. ولكن ربما كان التشكك إزاء آفاق تحقيق النجاح أمرا مناسبا على وجه الخصوص في حزيران/يونيه من هذا العام. ولكنني اشعر بالسرور إذ ابلغ المجلس بان تلك العرقلة أزيلت حاليا. ودخلنا الآن مرحلة أكثر وعدا.

وبفضل الجمع بين بعض أفراد القيادة المحلية المستنيرة – ربما خاصة في جمهورية صربسكا – والضغط المستمر للمجتمع الدولي، تم التغلب الآن على العقبات الرئيسية أمام الاندماج الأوروبي الأطلسي. وبصراحة، نجح الإصلاح في مجال الدفاع إلى درجة تجاوزت جميع توقعاتنا. وتم بناء توافق للآراء، والمحافظة عليه، مما مكن من نقل جميع المسؤوليات في مجال الدفاع والموظفين إلى الدولة، فضلا عن إلغاء التجنيد الإجباري وإنشاء قوة احتياطية صغيرة لمساندة الجيش المحترف الذي تم تخفيض قوامه. وبالتالي أصبحت الجيوش السابقة الثلاثة للبوسنة والهرسك الآن في سبيلها إلى الإدماج في قوة عسكرية واحدة متمشية مع معايير منظمة حلف شمال الأطلسي قوامها حوالي ١٢ ٠٠٠ فرد تحت قيادة وزير واحد للدفاع من صرب البوسنة. وأود أن أشيد بوزير الدفاع في البوسنة والهرسك، نيقولا رادوفانوفيتش، الذي ما برح مساهما رئيسيا في تلك العملية. لقد اضطلع بمهامه بمهارة متميزة واعتقد انه احد أكثر الوزراء المقتدرين الذي يبرزون الآن من القطاعات السياسية في البوسنة والهرسك.

ولكن بينما القوات المسلحة هي التي توفر الأمن اليومي بحسب مفهوم عامة الناس، ينظر العديدون إلى الشرطة بوصفها حامية للمجتمع المحلي. وثقة المرء بالشرطة أو عدم ثقته بها ستحدد المكان الذي يعيش فيه والمجتمع الذي يعيش فيه. وهذه مسألة ذات تأثير مباشر على عودة اللاجئين وعلى تحقيق المصالحة. وبالتالي كان إصلاح الشرطة دائما أمرا أكثر حساسية وأكثر صعوبة.

وقد أوضح الاتحاد الأوروبي للغاية، بمساندة من المجتمع الدولي – وإن كان لي أن أضيف، أود أن أعرب عن

تقدير خاص للعمل الذي قامت به الولايات المتحدة في هذا الصدد – أن الشروط المتبقية لكي تبدأ البوسنة والهرسك مباحثات تحقيق الاستقرار غير قابلة للمناقشة ولن يجري تغييرها. وكان من بينها إصلاح الشرطة. وأرى أن الإنجاز الذي تحقق بشأن إصلاح الشرطة في شهر تشرين الأول/أكتوبر جاء لأن المجتمع الدولي تمسك بموقف صلب ومتحد، ولأن قادة البوسنة والهرسك أدركوا معنى ذلك ولم يكونوا مستعدين للمخاطرة بالعزلة والاستبعاد من العملية الأوروبية. وبلا مواربة، حين أدركوا أننا جادين، التزموا جانب الجدية.

ونتيجة لذلك، أيدت برلمانات الكيانات والدولة الآن اتفاقا سياسيا بشأن إعادة تشكيل الشرطة تمشيا مع مبادئ المفوضية الأوروبية الأساسية الثلاثة. ومتى نفذ هذا الاتفاق – ولا أريد أن أقلل من شأن مهمة التنفيذ، لأنها ستكون شاقة أيضا، ولا بد من تنفيذه على الوجه الأكمل – فإنه سيوفر الأساس لوجود قوة شرطة حديثة وفعالة على مستوى الدولة، بمنأى عن التدخل السياسي وتمارس عملها بدون قيود من حدود فاصلة عرقية.

ولن أدعي أن الوصول إلى حيث نحن الآن كان سهلا. فقد كان الطموح إلى عضوية الاتحاد الأوروبي عامل جذب قوي، كما استغرق الأمر ضغطا مستمرا ومتحدا من المجتمع الدولي على مدى السنوات الـ ١٠ الماضية، علاوة على مهارة قيادية من الهيئات السياسية في البوسنة والهرسك، للوصول بالبوسنة والهرسك في نهاية المطاف إلى بوابات الاتحاد الأوروبي وعضوية منظمة حلف شمال الأطلسي من خلال الشراكة من أجل السلام.

ولم يكن ذلك أوضح مما كان في مجال التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وحين تحدثت إلى المجلس في شهر آذار/مارس، رحبت بالتقدم المحرز في التعاون مع المحكمة. واليوم يمكنني أن أزيد في الترحيب به. فاليوم لم يعد سوى خمسة مطلقي السراح من بين من المتهمين الرئيسيين البالغ عددهم ١٥ الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام بجرائم حرب مرتكبة في البوسنة والهرسك. وقد نقلت السلطات في جمهورية صربسكا – وأثني عليهم لذلك – أو ساعدت بلغراد في نقل ١٢ متهما هذا العام. وهذه خطوة كبيرة للأمام، بالنظر إلى أن سلطات جمهورية صربسكا طيلة تسع سنوات كاملة لم تكن قد نقلت إلى لاهاي بحلول ١ كانون الثاني/يناير متهما واحدا من متهمي لاهاي. وفي الشهور التي انقضت منذ ذلك الحين، تم نقل ١٢ شخصا.

بيد أن ذكرى سنوية أخرى لمذبحة سريبرينيتسا، الذكرى العاشرة، قد مرت الآن دون نقل أكثر اثنين مطلوبين في تلك القائمة: رادوفان كارادجيتش وراتكو ملاديتش. ويلزم أن نبدي، في هذه الذكرى العاشرة لدايتون، تصميمنا القاطع على ضمان إقفال هذا الفصل من تاريخ البوسنة والهرسك. وبدون نقل كارادجيتش وملاديتش، لن تكون العدالة قد تحققت ولن تكون منطقة البلقان قادرة على الدخول الكامل في هذه المرحلة الأوروبية الجديدة من تاريخها. فلا يمكن أن يبنى مستقبل البوسنة والهرسك إلا على العدالة، وعلى الحقيقة، وعلى المساءلة، وفي نهاية المطاف، على المصالحة، ولا يمكن أن يحدث هذا حتى يصبح كارادجيتش وملاديتش حيث ينبغي أن يكونا، يواجهان التهم المنسوبة إليهما أمام محكمة لاهاي.

وقد اتخذت بعض خطوات أخرى صغيرة، وبعضها ليست صغيرة لهذه الدرجة. وإحداها، على سبيل المثال، هي حالة موستار. ففي مثل هذا الوقت من العام الماضي أفدت بإعادة فتح جسر موستار، وهو رمز قوي للمصالحة. وفي نهاية هذا الشهر، سوف يغلق مكتب وحدة الممثل السامي المكرسة لدعم إعادة دمج موستار أبوابه، بعد أن أتم أعمالها بنجاح. وقد تم الآن توحيد معظم المؤسسات البلدية في

موستار أو يجري توحيدها. وتم شغل معظم وظائف الخدمة المدنية المحلية بموجب قانون الخدمة المدنية الجديد الذي صيغ وفقا لمعايير الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، لم يحل بعد عدد قليل ولكنه يبعث على القلق من أشد المسائل حساسية، كأسماء الشوارع وملكية محطة التليفزيون الكرواتية المحلية. ولا بد من تسويتها، وفي وقت قريب. ذلك أن عجز السياسيين في موستار عن حل تلك المسائل سيمثل بقعة تشوه التقدم الذي أحرز فيها.

وعليه، ما زال هناك مزيد من العمل الذي يتعين أن يؤدى، ويؤسفني أن أضطر إلى إبلاغ المجلس بأن المتشددين في موستار لا يزالون يحاولون إفساد العملية بمواصلة وضع مصالح الفُرقة العرقية فوق مصالح موستار ومواطنيها الذين طالت معاناتهم. ورغم ذلك فقد أحرز تقدم كبير. وأظن أني أستطيع القول بأن العملية في موستار وغيرها من الأماكن، برغم تلك المهام الأخيرة التي لم يتم إنجازها بعد، قد برهنت على أن أسباب توحيد شعب البوسنة والهرسك تفوق كثيرا اليوم أسباب تفرقتهم.

وأرى أن فتح باب مفاوضات الاستقرار والانتساب هذا العام سوف يمثل قطيعة حاسمة مع الماضي. ومفتاح ذلك ما إذا كان سيجري اغتنام الفرص التي أوجدها بدء عملية الاستقرار والانتساب. وفي رأيي أن الكلمتين الرئيسيتين للمرحلة المقبلة هما الاستدامة والأداء الوظيفي. وهما الآن الشعاران السائدان. وقد أظهرت الأشهر الـ ١٢ الماضية أن الإرادة السياسية للوفاء بشروط عملية الاندماج الأوروبية – الأطلسية موجودة، ولكن الجزء العسير حقا من عملية الإصلاح، وهو تنفيذها، ليس الآن إلا في بدايته في كثير من الحالات، وربما في معظمها.

وتتحرك البوسنة والهرسك الآن، في رأيي، بشكل حاسم من مرحلة تنفيذ السلام إلى المهمة الماراثونية المتمثلة في إقامة الحكم الصالح وتحقيق المعايير الأوروبية على الطريق إلى عضويتها الأوروبية الكاملة. وذلك شيء لا يستطيع المجتمع الدولي أن يفعله للبوسنة والهرسك. فتلك ليست مهمتنا. إنما مهمتنا هي التمكين، أي إيجاد مؤسسات قادرة على البقاء ووضعها في إطار تشريعي وعملي متسق، أما جعل تلك المؤسسات تقوم بوظائفها وتوسيع إطار الدولة المذكور وتعزيزه فأمر يرجع إلى مواطني البوسنة والهرسك.

وفي هذا السياق، جرى كلام كثير عن أهمية دستور دايتون. وأرى أن ثمة توافق آراء متنام على أن منظومة دايتون بشكلها الحالي، رغم بقائها ضرورية كأساس للسلام، قد استنفذت نفعها كإطار للمرحلة التالية من عملية الإصلاح. ويلزم أن تنظر البوسنة والهرسك الآن في حقبة ما بعد دايتون وأن تجد نموذجا جديدا، ضمن نطاق عملية الاستقرار والانتساب الأوروبية، للمضي قدما للأمام في المرحلة التالية.

وأتفق مع هذا الرأي بصفة عامة. فقد حقق دايتون ما كان متوخى منه تحقيقه، ومن المثير للإعجاب مدى النجاح الذي حققه. فأنهى الحرب وأرسى إطارا يمكن أن يبدأ فيه إنعاش ما بعد الحرب. وتلك إنجازات هامة، بل ربما تكون رائعة بالنسبة لاتفاق أرى أن الجميع تنبأ له بالفشل في الشهور التالية لوضعه. فلم يفشل دايتون، بل نجح. ويلزم الآن تعديله حسبما أرى لكي يعكس مدى التقدم الذي أحرز في البوسنة والهرسك صوب مستقبل أوروبي طبيعي ومزدهر. وسوف يبقى دايتون الأساس الذي نبني فوقه، ولكننا بحاجة إلى أن نمتد بتفكيرنا فيما وراء دايتون إلى ما يحدث بعده.

وليست هذه مجرد مسألة عملية اندماج أوروبية – أطلسية. فشعب البوسنة والهرسك له حق المطالبة بحكومة قابلة للمساءلة ومتسمة بالكفاءة، ولا يمكن لأية دولة أن تفوز بولاء مواطنيها حين تنفق ما نسبته ٧٠ في المائة من

ضرائبهم على الحكومة ومجرد ٣٠ في المائة على خدمات المواطنين. والتغيير الدستوري الآن ممكن وضروري، في رأيي، وتلك هي المرحلة التالية التي يجب علينا الآن دخولها. غير أن من المهم التشديد هنا على أن هذا لا يمكن أن يفرضه المجتمع الدولي؛ ولا يمكن أن يفرضه شعب على الشعبين الآخرين؛ ولا يمكن أن يفرضه شعبان على الثالث. بل يتعين بلوغه من خلال المؤسسات المحلية ومن خلال عملية لتوافق الآراء.

ولكن إذا كان التغيير الآن ممكنا وضروريا للبوسنة والهرسك، فكذلك شأن التغيير الجوهري في دور المجتمع الدولي ذاته. وأرى أن يكون توقيع اتفاق الاستقرار والانتساب إيذانا بنهاية التدخل الدولي الثقيل الوطأة في البوسنة والهرسك. وقد حان الوقت ليرجع المجتمع الدولي خطوة للوراء. وينبغي أن يتحول موقفنا من دفع الإصلاح إلى دعمه وتمكينه. وقد أوضح مجلس تنفيذ السلام، بتوصية مني، أنه متى انطلقت مفاوضات الاستقرار والانتساب في طريقها، فهو على استعداد لبدء التخلص تدريجيا من استخدام سلطات بون واستبدال مكتب الممثل السامي بهيكل يقوده الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. ويمكن أن تبدأ مرحلة الانتقال هذه قبل نهاية هذا العام، وقد تُنجز، إذا سار كل شيء على ما يرام، بحلول الوقت الذي تتوجه فيه البوسنة والهرسك إلى صناديق الاقتراع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

وأعتقد أن السلطات المنبثقة عن اتفاق بون قد أفلحت. وعملت على دفع البلد بجهود منسقة صوب هذه المرحلة، وقامت بذلك بسرعة مقبولة، تمشيا مع عملية الإصلاح ومع ما يتحمله النظام. غير أن السلطات المنبثقة عن اتفاق بون أوجدت أيضا – ولنقر بذلك – اتكالية خطيرة، سواء في المؤسسات السياسية في البوسنة والهرسك، أو، بصراحة، في المجتمع الدولي. لقد آن أوان فصل البوسنة – وأنفسنا – عنهم من خلال عملية تدريجية تنقل السلطات الديمقراطية إلى مؤسسات ديمقراطية ذات سيادة وتفسح المجال لنمو مؤسسات سياسية معارضة ملائمة ولمجتمع مدني قوي.

وذلك لا يعني أنه ينبغي للمجتمع الدولي أو لمجلس تنفيذ السلام أن ينسحبا. فلا تزال البوسنة والهرسك بحاجة إلى دعمنا المنسق، بما في ذلك دعم البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي ساعدت على توجيهها على مدى الـ ١٠ سنوات الماضية. ولا تزال بحاجة إلى القوة التي يقودها الاتحاد الأوروبي، التي أعدت نفسها، منذ نشرها في أوائل عام ٢٠٠٥، لتكون قوة كفؤة وذات مصداقية.

ولا تزال توجد تحديات كبيرة عالقة تتطلب مشاركة والتزاما وتخصيص موارد مستمرة من جانب المجتمع الدولي. وخير مثال على تلك الحاجة المستمرة إلى الموارد يمكن أن نجده في النظامين القضائي والجنائي. وإن عملية إعادة تأهيل قوات الشرطة والجهاز القضائي بدأت الآن تعطي ثمارها بحق. وينبغي أن أذكّر المجلس بأنه قبل أسبوعين فقط، شنت الأجهزة الأمنية للبوسنة والهرسك بنجاح عملية دقيقة وصعبة جدا ضد مفجرين انتحاريين محتملين يمرون عبر البوسنة. وذلك يبين الشوط الطويل الذي قطعته الأجهزة الأمنية في البوسنة والهرسك وجدية البوسنة والهرسك في تولي مسؤولياتها، فضلا عن ضرورة مواصلة توخي الحذر على هذه الجبهة.

بازدياد أعداد الجرائم التي تحال إلى القضاء، وبعض جرائم الحرب التي تحال الآن من محكمة لاهاي إلى محكمة البوسنة والهرسك، يواجه ذلك البلد مشكلة تتمثل ببساطة بعدم وجود سجون لحبس الذين تتم إدانتهم. وسيعقد مؤتمر للمانحين في شباط/فبراير، ويحدوني الأمل أن يمثل ذلك خطوة نحو حسم تلك المشكلة.

وهنالك أيضا – ويؤسفني أن أثير ذلك مرة أخرى – مسألة عالقة هي إلغاء شهادات أفراد الشرطة، التي ناقشناها في مناسبات سابقة عديدة عندما قدمت تقاريري إلى المجلس. وأفهم أن المجلس قد ينظر في إجراء استعراض لعملية المصادقة على أهلية الشرطة التي تقوم بها قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة. وأشجع المجلس، كما فعلت على مدى العامين الماضيين، على القيام بذلك من دون تأخير.

لقد كانت محاولة قوة الشرطة الدولية للمصادقة على أهلية ضباط الشرطة محاولة طموحة وناجحة على نطاق واسع لإعادة تأهيل أفراد الشرطة من مختلف الرتب في البوسنة الهرسك، الذين كُشِف عن تورط العديدين منهم في أنشطة إجرامية أثناء الحرب وبعدها. ولئن كانت العملية قد اختتمت في أواخر عام ٢٠٠٤، فلم يتم للأسف وضع أحكام لاستعراض القرارات التي تنطوي على مشاكل حيث يوجد دليل قاطع على أن الإجراءات الصحيحة لم تتبع. وقد قدمت لجنة مدينة البندقية مؤخرا تعقيبا على ذلك ودعت إلى إجراء عملية استعراض. وأنا أوافق على ذلك. ومن شأن آلية للاستعراض أن توحد عملية التصديق عن طريق عكس أو تثبيت القرارات التي تثير حاليا تساؤلات حول العملية برمتها.

أرجو أن تغفروا لي، السيد الرئيس، تقديم بضعة آراء أخيرة إذ أني سأترك منصب الممثل السامي.

قبل ١٣ عاما، وقفتُ على مدرج مطار سراييفو، الذي كان تحت سيطرة الأمم المتحدة في ذلك الوقت، أراقب تراشق المدفعية القاتل فوق رؤوسنا، وتفجر القنابل التي تحطم جمال سراييفو والوادي الرائع الذي تقع فيه. لقد بدأت علاقتي مع البوسنة والهرسك في ذلك اليوم اللاهب من أيام شهر آب/أغسطس. وأخذتني تلك العلاقة إلى رحلة طويلة جدا، رحلة أفضت بي في نهاية المطاف إلى السنوات الثلاث والنصف التي قضيتها بصفتي ممثلا ساميا. وأشعر بشرف عميق أن أحظى بامتياز العمل مع شعب البوسنة والهرسك في المساعدة على إعادة بناء بلده ووضع البوسنة بصورة حاسمة على مسار الاندماج الأوروبي – الأطلسي.

البوسنة والهرسك ستظل تتطلب من المجتمع الدولي أن يتخذ تجاهها نهجا فريدا – نهجا يجمع بين آفاق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومشاركة نشيطة واستباقية وشاملة. ولا نزال بحاجة إلى تقديم حلول معدة حسب الطلب لكل تحد معقد يواجهه هذا البلد. وسنحتاج إلى جمع كل تلك العناصر معا كفريق عازم.

لا أريد بأي حال أن أقلل من شأن الشوط الذي ينبغي أن يقطع. ولكن سبق للبوسنة أن مرت بالجزء الأكثر صعوبة في رحلتها الطويلة. وإن طريقة حسم تلك التحديات لن تكون في النهاية بيد المجتمع الدولي. بل بيد شعب البوسنة والهرسك. وسأراقب التطورات باهتمام، وأعترف بمشاعر الود لبلد أتعلق به تعلقا كبيرا، بلد سيصبح يوما ما، وأنا متأكد بصورة قاطعة، عضوا في أسرة أمم الاتحاد الأوروبي وسيعتبر إحدى جواهرها الصغيرة.

**الرئيس** (تكلم بالروسية): أشكر اللور أشداون على بيانه.

**السيدة تاج** (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): يعرب وفدي عن تقديره للورد بادي أشداون، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، على موافاتنا بآخر المعلومات عن الحالة في ذلك البلد وعلى تقريره المطبوع، المعروض علينا. ونتقدم بالتحية لشعب البوسنة والهرسك على التقدم الملحوظ الذي أحرزه صوب الاندماج

في الاتحاد الأوروبي. وكما سمعنا من اللورد أشداون، تكاد تحل الذكرى السنوية العاشرة لاتفاق دايتون.

ونرحب بالتطورات الإيجابية في البوسنة والهرسك، وبخاصة الإصلاحات الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال التجارية وتنظيم النظام المالي لزيادة الاستقرار الاقتصادي. ونشعر بالانبهار من إنجازات قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوروبي في الاضطلاع بولايتها بعد تسلمها زمام الأمور من قوة حلف لشمال الأطلسي. ومن المشجع ملاحظة أن عملية إصلاح الدفاع تسير بصورة حسنة.

ويشعر وفدي بالتشجيع أيضا من الخطوات التي اتخذتها سلطات جمهورية صربسكا في تسليم العديد من المتهمين، وللمرة الأولى، إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في لاهاي. لكننا نشعر بالإحباط من عدم تعاونها الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فالافتقار إلى التعاون يضمن حرية أكثر المتهمين المطلوبين للعدالة، كراديتش وملاديتش. وكما تم إبرازه في تقرير الأمين العام، وهذا ما أكد عليه اللورد أشداون، لا يزال هذا الشخصان من بين أكثر الهاربين المطلوبين على قائمة المحكمة الجنائية، وما زالا يتمتعان بالحماية من سلطات جمهورية صربسكا. وفي هذا الصدد، نحث جمهورية صربسكا، والبلدان المجاورة والمنطقة بأسرها على تقديم أكبر قدر من التعاون للمحكمة الجنائية للحيلولة دون فرار المتهمين المتبقين من وجه العدالة.

ونشاطر الأمين العام قلقه إزاء عدم إحراز تقدم في إصلاح جهاز الشرطة. إن الجانب الصربي يرفض المبادئ الأساسية التي أقرها الاتحاد الأوروبي، والتي يستند إليها الإصلاح، بما في ذلك إلغاء جهاز الشرطة لجمهورية صربسكا. وهو بفعله ذلك، لا يبعد نفسه فحسب، وإنما يعيق إحراز التقدم في إصلاح الشرطة، مسببا تأخرا متأزما لا لزوم له في بناء دولة موحدة في البوسنة والهرسك في وقت تعد نفسها فيه للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ومن غير المعقول أن نتخيل دولة تملك أكثر من قوة شرطة واحدة. لذلك نناشد جمهورية صربسكا أن تتجنب السياسات التي تثير الشقاق وأن تنضم إلى البوسنة والهرسك لبناء مستقبل بلدهما معا. ونحثها أيضا على أن تتعاون مع الممثل السامي في استعراض قانون الرواتب لتستحدث نظاما واحدا يشمل كل العاملين في الدولة.

أخيرا، نتقدم بالتحية إلى الممثل السامي وقوة الاتحاد الأوروبي على العمل الجيد الذي يضطلعون به في البوسنة والهرسك وعلى طول أناهم ومثابرهم في طرح ومتابعة مجموعة من الإصلاحات الهادفة إلى تحقيق السلام والتنمية المستدامين في البلد، إصلاحات يسير معظمها وفقا للخطة. ونقر أيضا بالدور المهم الذي اضطلع به كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وغيرهما من أصدقاء وشركاء البوسنة والهرسك، في مساعدة البلد على تجاوز تاريخه المأساوي، والمضي قدما على طريق الازدهار.

**السيد جونوا** (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أشكر الممثل السامي، اللورد أشداون على إحاطته الشاملة والوافية، ونحن نقدر كل التقدير الجهود التي بذلها بصفته الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك.

وتسرنا ملاحظة أن البوسنة والهرسك، منذ النصف الثاني من العام الماضي، بذلت جهودا إيجابية وحققت نتائج مرموقة في تعزيز بناء المؤسسات، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي، وإكمال نظامها القضائي، وإصلاح الشرطة، وتيسير المصالحة الوطنية. ونحن نقدر أيما تقدير حقيقة أن مكتب الممثل السامي اضطلع بدور إيجابي في هذا الصدد.

وقد تسلمت البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، بيسر وسلاسة، المسؤوليات من قوة تحقيق الاستقرار، وأثبتت قدراتها على دعم العملية السياسية في البوسنة والهرسك. ونرحب بزيادة الإسهامات المقدمة من الاتحاد الأوروبي في العملية السياسية، وفي المساعدة على صون استقرار البلد.

على امتداد السنوات العشر الماضية، بعد توقيع اتفاق دايتون للسلام، وبفضل الجهود التي بذلتها البوسنة والهرسك والأطراف المعنية، ومساعدة المجتمع الدولي، أحرز البلد تقدما مشجعا في مختلف جوانب عملية الإعمار الوطني. وينبغي للأطراف المعنية أن تقدر عظيم التقدير ذلك الإنجاز الذي تحقق بشق الأنفس. ويحدونا الأمل في أن يواصل البلد والأطراف المعنية تعزيز الثقة المتبادلة والوحدة، بغية توجيه شعب ذلك البلد، تدريجيا، بأقلياته العرقية المختلفة، نحو التعايش السلمي والتنمية المشتركة.

ونتمنى أن يحمل إلينا اللورد أشداون أخبارا سارة في لقائه القادم مع مجلس الأمن. وسوف تواصل الصين جهودها في هذا الصدد.

**السير إمير جونز باري** (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم أيضا باسم الاتحاد الأوروبي، فضلا عن أن أوكرانيا وأيسلندا وبلغاريا وتركيا وجمهورية ملدوفا ورومانيا، تعلن تأييدها لهذا البيان.

إن سنة ٢٠٠٥ لها مدلول خاص بالنسبة للبوسنة والهرسك. ففي الأسبوع القادم، ستحل الذكرى السنوية العاشرة للتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق دايتون للسلام الذي أذن بوضع نهاية للصراع المرير في البوسنة والهرسك، وإنشاء الهياكل المؤسسية لهذا البلد كما نعرفه اليوم.

إن البوسنة والهرسك تقف اليوم على أعتاب فصل جديد آخر في تاريخها. وفي بروكسل، في الأسبوع القادم، نتوقع أن يوافق الاتحاد الأوروبي رسميا على بدء مفاوضات مع البوسنة والهرسك بشأن اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب. وسيؤدي اختتام تلك المفاوضات إلى إقامة علاقة تعاقدية رسمية بين الاتحاد الأوروبي والبوسنة والهرسك.

وهذا، بالنسبة للبوسنة، يمثل الخطوة الأولى على الطريق الطويل المؤدي في النهاية إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. وهو أيضا دليل على أن الاتحاد الأوروبي عقد عزمه على تنفيذ برنامج تيسالونيكي: أي الالتزام باعتبار جميع بلدان غرب البلقان أعضاء محتملين في الاتحاد الأوروبي، رهنا بالوفاء بالشروط اللازمة. كما أن بدء المفاوضات بشأن إبرام اتفاق مع البوسنة والهرسك لتحقيق الاستقرار والانتساب، سيعني أيضا أن جميع بلدان المنطقة ستكون إما قد أبرمت علاقات تعاقدية رسمية مع الاتحاد الأوروبي، أو بصدد التفاوض عليها.

وقد سمعنا عن المدى الذي وصلت إليه البوسنة والهرسك في غضون ١٠ سنوات، مقارنة بالذكرى الأخرى التي أحييناها هذا العام – وهي مقتل نحو ٨ آلاف من مسلمي البوسنة بين رجال وفتيان، في سريبرنيتشا، في تموز/يوليه ١٩٩٥. ويتعين علينا ألا ننسى أبدا ما حدث في سريبرينتشا. ولا هو بوسعنا أن ننسى ما حدث لمسلمي البوسنة والكروات والصرب في مدن وقرى أخرى لا حصر لها في كل أنحاء البوسنة والهرسك.

ولهذا السبب فإن الشرط الأساسي لإحراز البوسنة والهرسك مزيدا من التقدم نحو عضوية الاتحاد الأوروبي هو التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك اعتقال ونقل جميع الهاربين ممن صدرت بحقهم لوائح اتهام، ولا سيما كاراديتش وملاديتش.

وحقيقة أن البوسنة والهرسك قطعت كل هذا الشوط الطويل في غضون ١٠ سنوات، هي الدليل على

الاستثمار السياسي والمالي والعسكري الضخم المقدم من المجتمع الدولي، وعلى الجهود التي يبذلها البوسنيون أنفسهم.

وهي أيضا شهادة على جهود اللورد أشداون الذي لم يكل، بوصفه الممثل السامي، والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، في مساعدة البوسنة والهرسك على خوض الإصلاحات الكبيرة التي شهدناها على مدى الثلاث سنوات ونصف السنة الماضية. ونعتقد أن الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي عامة، والبوسنة والهرسك بصفة خاصة، تدين جميعا بالعرفان للورد أشداون. فهو يغادر البوسنة والهرسك وهي على أعتاب فصل جديد من تاريخها، وقد تسلحت بقدرة أكبر على مواجهة تحديات المستقبل.

لقد أدى اللورد أشداون، بصفته الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، دورا مهما في تنسيق عمل مختلف أجهزة الاتحاد الأوروبي التي وُضعت لدعم البوسنة والهرسك. وقوة الاتحاد الأوروبي تكمن بالذات في إمكانية تسخير أجهزته المالية والسياسية والعسكرية في خدمة هدف واحد في هذه الحالة، وهو دعم اندماج البوسنة والهرسك في الإطار الأوروبي الأطلسي.

وما نقوله واضح للغاية. فنحن نؤمن بأن اللورد أشداون، بصفته الممثل السامي، استخدم سلطاته بشكل فعال، ولكننا نقر أيضا بأنه انتُقد في بعض الأحيان لاغتصابه دور المؤسسات الديمقراطية. وقد كان ذلك النهج ضروريا في وقت كانت فيه المؤسسات بحاجة إلى الدفعة التي تجعلها تمضي قدما. ولكن الوقت قد حان الآن، كما أشار اللورد أشداون، لأن تتطور العلاقة ومعها أسلوب الممثل السامي، بغية السماح للبوسنة بأن تقف على قدميها، والسماح لنا بأن نضع حدا لثقافة التبعية، والسماح للبوسنة بأن تنتعش. وهذا يعني ضرورة أن نتخلى عن النهج الآمر، وننتقل إلى النهج الداعم.

وبالعمل في ظل التعاون الوثيق مع تواجد حلف شمال الأطلسي (الناتو)، نجحت قوة الاتحاد الأوروبي في تولي الدور الرئيسي في عملية تثبيت استقرار السلام، في إطار اتفاق دايتون للسلام. وقدمت بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي المشورة والدعم للبوسنة والهرسك، في جهودها للارتقاء بهياكل شرطتها إلى المستويات المطلوبة. ويواصل الاتحاد الأوروبي تزويد البوسنة والهرسك بدعم مالي كبير، في إطار برنامج تقديم المساعدة للمجتمعات المحلية من أجل إعادة الإعمار والتنمية وتحقيق الاستقرار.

وكما أقر الممثل السامي، فإن البوسنة والهرسك قطعت شوطا طويلا – وربما كان الجزء الأعظم من رحلتها. ومع ذلك، ما زال أمامها الكثير مما يتعين عليها القيام به في تنفيذ الإصلاحات والوفاء بالمعايير، وهما شرطان أساسيان للاندماج في الاتحاد الأوروبي. والعديد من التحديات التي تواجهها البوسنة والهرسك ما هي إلا تركة خلَّفتها سنوات الصراع. وسيتطلب الأمر تصميما وعزما من جانب سلطات البوسنة والهرسك للتغلب عليها بصفة نهائية. ومع ذلك فلنكن واضحين: إن التزام الاتحاد الأوروبي بمواصلة دعم تلك السلطات في جهودها، واضح للعيان وسيظل باقيا.

**السيد هانيدا** (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة العامة المتعلقة بالحالة في البوسنة والهرسك. وأضم صوتي إلى صوت المتكلمين الذين سبقوني لتقديم شكري إلى الممثل السامي للبوسنة والهرسك، اللورد بادي آشداون، على إحاطته الإعلامية الشاملة، وأود أن أشيد باللورد آشداون على ما أسداه من خدمات متفانية طوال السنوات الثلاث والنصف الماضية.

ترحب اليابان بقرار الاتحاد الأوروبي القاضي بالموافقة على بدء التفاوض حول اتفاق الاستقرار والانتساب

مع البوسنة والهرسك الأسبوع الماضي، في عام الذكرى السنوية العاشرة للتوقيع على اتفاق دايتون. ونقر بأن دولة البوسنة والهرسك بلغت الآن مرحلة جديدة في تنميتها، متنقلة من تأهيل ما بعد الحرب إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي.

وما كان للتطورات الملحوظة في البوسنة والهرسك أن تتحقق في السنوات العشر الماضية لولا جهود لا تكل بذلها شعب البوسنة والهرسك وقادتها السياسيون، والممثل السامي وموظفوه والمجتمع الدولي بأسره. وتود حكومة اليابان أن تثني ثناء خاصا على قيادة اللورد آشداون الرائعة في ذلك الصدد.

وبالرغم من هذه الإنجازات، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في البوسنة والهرسك. ومن الضروري حل ما تبقّى من مشاكل، بحيث تتمكن البوسنة والهرسك من الوقوف على قدميها وحدها. وفي سبيل ذلك، نتوقع من قادة البوسنة والهرسك السياسيين، بالتعاون مع المجتمع الدولي، اتخاذ مبادرة تؤمّن مزيدا من التقدم في أمس المهام، كإعادة تشكيل قوات الشرطة والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لعملية يوغوسلافيا السابقة، وتقليص بنية حكومة البوسنة والهرسك، ودفع إصلاح الاقتصاد.

وما انفكت اليابان تُسهم بصورة فاعلة في عملية إحلال السلام في البوسنة والهرسك، بوصفها عضوا في المجلس التوجيهي التابع لمجلس تنفيذ السلام. وتركّز مشاريعنا الراهنة للمساعدة على ثلاث أهداف، هي: أولا، تعزيز اقتصاد السوق؛ وثانيا، تحسين البيئة؛ وثالثا، توطيد السلام. وكجزء من الجهود الرامية إلى متابعة المؤتمر الوزاري المعني بالسلم والتوطيد والتنمية الاقتصادية في منطقة البلقان الغربية، الذي عُقد في طوكيو، في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، اشتركت اليابان مع البوسنة والهرسك وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي باستضافة المؤتمر الإقليمي الثاني المعني بتطوير السياحة في منطقة البلقان الغربية، في الشهر الماضي، في سراييفو.

وتعتزم اليابان، بالتعاون مع المجتمع الدولي، أن تتابع التزاماتها بعملية تحقيق الاستقرار والازدهار في هذه المنطقة، عن طريق أنشطة التعاون السابق ذكرها. ونعتقد اعتقادا راسخا أن استقرار أوضاع البوسنة والهرسك أمر أساسي لاستقرار جنوب شرقي أوروبا كله.

**السيد مركادو** (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): تشكر الفلبين اللورد بادي آشداون على إحاطته الإعلامية الأخيرة للمجلس، الخاصة بالتطورات في البوسنة والهرسك، وتثني عليه لما بذل من جهود لا تكل على مدى الأعوام الثلاثة والنصف الماضية لتطبيق اتفاق السلام في البوسنة والهرسك.

ويسرنا أن نلاحظ أنه مع نهاية ولاية اللورد آشداون الوشيكة، أحرزت البوسنة والهرسك تقدما ملموسا في مجال الإصلاحات الهيكلية السياسية والاقتصادية، لا سيما في مجال تنفيذ قانون الدولة، والشؤون الضريبية والتشريع والدفاع.

ونلاحظ بصورة خاصة تزايد الاستقرار الاقتصادي الذي تحقق في الفترة المشمولة بالتقرير، الذي تم بأمور، منها الإصلاحات التي أطلقها الممثل السامي لتحسين بيئة الأعمال التجارية والنظام الضريبي، بغرض تهيئة بيئة مؤاتية لإيجاد فرص العمل.

ويجدر الثناء أيضا على العمليات الفعالة لقوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، عقب نقل السلطة من قوة تثبيت الاستقرار التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي قبل أقل من عام. ومهما بالغنا، فلن يمكننا الإفراط في بيان أهمية بيئة سليمة وآمنة بصفتها عنصرا حيويا من عناصر دعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية بعد الصراع. ولذا، يُعتبر وجود قوة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك شهادة على تعميق التزام الاتحاد الأوروبي بالإسهام في

المحافظة على بيئة سليمة وآمنة في البوسنة والهرسك. وينبغي الإبقاء على الإسهام المستمر لقوتها النشيطة.

ويجدر الثناء أيضا على البوسنة والهرسك لما قامت به من تطورات ملحوظة في سبيل تحقيق أهداف جهود المجتمع الدولي الرامية إلى مواصلة التكامل الأوروبي الأطلسي وإقامة علاقات تعاقدية مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي كليهما. وقد تحسن أيضا بصورة ملموسة التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، منذ إنشاء فريق الرصد التابع لهذه المحكمة، في مطلع هذا العام. ويظهر هذا بجلاء من استسلام عدة متهمين ونقلهم إلى لاهاي في هذه السنة. ونرجو أن تتمكن البوسنة والهرسك في نهاية المطاف من إزالة الحجر العثرة من طريق عضويتها في الشراكة من أجل السلام، التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي – أي إلقاء القبض على الفارين المطلوبين جدا: ملاديتش وكراديتش.

ويطيب لنا أن نسمع من الممثل السامي أنه تم تذليل العقبات التي كانت قائمة في سبيل إصلاح شرطة جمهورية صربسكا، وباتت الطريق مفتوحة الآن أمام البوسنة والهرسك للشروع في المباحثات حول اتفاق الاستقرار والانتساب.

وفي هذا الصدد، يسرنا أيضا إحاطتنا علما بقرار وزير خارجية الاتحاد الأوروبي الترحيب بتوصية اللجنة الأوروبية القاضية بوضع ولاية لاتفاق حول استقرار وانتساب البوسنة والهرسك، والتفاوض بشأن هذه الولاية.

بعد عقد من اتفاق دايتون للسلام، تقف البوسنة والهرسك الآن على أبواب الطريق المؤدية إلى انضمامها. ويتطلع المجتمع الدولي إلى قيام حكومة البوسنة والهرسك بتحقيق هدفها القائم على بناء مستقبل أفضل، يكون مزدهرا وديمقراطيا في أسرة الأمم. وينبغي مواصلة التطورات الإيجابية في البوسنة والهرسك، كما ينبغي بذل جهود أكبر في سبيل التسوية من قِبَل قادتها، لتذليل عقبة ما تبقى من تحديات تعيق انضمامها إلى المنظومة الأوروبية – الأطلسية.

وأخيرا، نوافق الممثل السامي رأيه في أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله وأن البوسنة والهرسك بحاجة إلى دعم متضافر، من بلدان الاتحاد الأوروبي ومن غيرها على حد سواء. ونعتقد في الوقت نفسه أن قادة البوسنة والهرسك ينبغي أن يواصلوا إثبات إرادتهم السياسية في الاضطلاع بمسؤولياتهم تجاه ناخبيهم وتجاه المجتمع الدولي. وكلما بكرت البوسنة والهرسك في امتثالها للنظم الديمقراطية والقانونية الأوروبية، تمتع مواطنوها في وقت أكبر بفوائد اندماجها في المنظومة الأوروبية الأطلسية.

**السيد موتوك** (رومانيا) (تكلم بالفرنسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أؤيد كل التأييد البيان الذي أدلى به سفير المملكة المتحدة بصفته رئيسا للاتحاد الأوروبي. وأشكر أيضا اللورد آشداون على إحاطته الإعلامية الشيقة، التي تكمل تقريرا جزيل الفائدة والشمول. وأود اغتنام هذه الفرصة لأنقل إليه عظيم امتناننا وتقديرنا لما أسميه عملا رائعا يُذكر، في سراييفو.

وأود أيضا أن أسجل تقديرنا لأنشطة قوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك. لقد أدت هذه القوة بنجاح دورا أساسيا في استقرار السلام وفي الامتثال لأحكام اتفاق دايتون وفي التعاون مع حضور منظمة حلف شمال الأطلسي.

إن البوسنة والهرسك بلد له أهميته لرومانيا. ونحن نولي أكبر اهتمام ممكن لاستقرارها ولتنميتها وللتنفيذ الكامل لاتفاق دايتون، فضلا عن الإصلاحات الحيوية اللازمة لاندماجها الأوروبي. وبعد، يسرنا الوقوف على الخبر السار عن سراييفو، وبصورة أخص عن البدء بمفاوضات خاصة باتفاق استقرار وانتساب، مع الاتحاد الأوروبي. وهذا التقدم

هـو، إلى حـد بعيـد، النتيجـة النابعـة مـن مـساعي البوسـنة والهرسك حكومة وشعبا ومن العمل الفذ الذي قام به اللورد آشـداون ومكتبـه إلى جانـب الـدعم الـدائم للاتحـاد الأوروبي ولمنظمـة حلـف شمـال الأطلـسي وغـير ذلـك مـن المنظمـات الدولية.

منـذ أن بـدأت رومانيـا عملـها في مجلـس الأمـن، ما فتئت تسلط الضوء على ما ينطوي عليه التقارب الأوروبي والأوروبي الأطلسي من إمكانات لبناء السلام والتغيير في منطقـة البلقـان الغربيـة. إن النجـاح الملحـوظ لحـد الآن في البوسنة والهرسك تأكيد مقنع لوجهة النظر هذه.

وفي هـذا الـسياق، نـرى بوضـوح تـام أن البوسـنة والهرسك تحرز تقدما ملموسا في كل المجالات الهامة لتماسك الدولـة. ويـشهد ذلـك علـى أن البوسـنة والهرسـك مـا زالـت علـى الطريـق الـسوي. وبطبيعـة الحـال، مـا زال يجـب عمـل الكثير، ولهذا فإننا نشجع سلطات البوسنة والهرسك على تسريع وتيرة الإصلاحات الضرورية في هذه المجالات. وإن الطريقة الوحيدة التي يمكن بها أن تدمج في الاتحاد الأوروبي وفي منظمة حلف شمال الأطلسي هي إنشاء دولة حديثة تنبني علـى سيادة القـانون وإصـلاح الاقتـصاد وتعزيـز القـدرات المؤسسية والاستقرار الداخلي وعلاقات جسن الجوار.

وهنـا أود أن أشـدد علـى أن التعـاون الكامـل مـع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة يبقى من المعالم الرئيسية على الطريق المؤدي بالبوسنة والهرسك إلى العضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي.

كمـا أن رومانيـا مهتمـة بالتقـدم المحـرز والمـبرمج في تعزيز قوات الشرطة ومكافحة الجريمة المنظمة.

إننـا نرحـب بقـوة بنـشاطات التعـاون الإقليمـي الـتي تقـوم بهـا البوسـنة والهرسـك، بما في ذلـك في سـياق مبـادرة التعاون لجنوب شرقي أوروبا. كما أن رومانيا بصدد تطوير تعاون مستدام مع البوسنة والهرسك على الصعيدين السياسي والاقتـصادي، وهـي كـذلك ذات حـضور في هـذا البلـد فيمـا يتعلـق بـالجنود وأفـراد الـشرطة المـشاركين في القـوات الدولية.

بعد مضي عشر سنوات على اتفاق دايتون للسلام، نأمـل أن يكـون بوسـع البوسـنة والهرسـك أن تتـرك سـنوات الـصراع وراءهـا، وهـي مـا زالـت تتـذكر الـدروس المؤلمـة لسريبرينيتشا، كمـا قـال ممثل المملكـة المتحدة عـن حق، وأن يتسنى لهـذا البلـد أن يلتـزم بعـزم بالمـصير الأوروبي المـشترك، كما جاء في مؤتمر قمة تسالونيكي.

**السيد برنسيك** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزيـة): أتوجـه بـشكر خـاص للمثـل الـسامي أشـداون علـى إحاطتـه الإعلاميـة المـستنيرة الـتي قـدمها للمجلـس هـذا الصباح.

لقد حقق شعب البوسنة والهرسك الكثير خلال مدة العـشر سـنوات الـتي مـضت منـذ نهايـة الحـرب، كمـا ذكـر اللـورد أشداون. وإن بلده اليوم بلد سلام. لقد رجع أكثر مـن مليـون لاجـئ إلى ديـارهم. ويجـري تحقيـق تقـدم كـبير في تعزيز مؤسسات الدولـة أو إنـشائها، بما في ذلـك إنـشاء دائـرة حـدود الدولـة ووكالـة تحقيـق وحمايـة تابعـة للدولـة وجهـاز للاسـتخبارات الوطنيـة، وكـذا في الوصـول إلى اتفـاق بـشأن عمليـة إصـلاح هياكـل الـشرطة الوطنيـة. ونتيجـة لهـذه الإصلاحات وإصلاحات أخرى، حصلت البوسنة والهرسك علـى موافقـة الاتحـاد الأوروبي علـى البـدء في التفـاوض علـى اتفاقهـا للاسـتقرار والانتـساب، ووفـت أيـضا بمعـايير هامـة، كما أشير إلى ذلك، للمشاركة في شراكة منظمة حلف شمال الأطلسي من أجل السلام.

أود أن أؤكـد علـى أن أغلـب هـذه الإصـلاحات حدثت خلال فترة ولاية الممثل السامي أشداون وأنها أنجزت

إلى حد بعيد، حسب رأينا، بفعل دعمه الذي لا يعرف الكلل وتفانيه في خدمة عملية الإصلاح في البوسنة.

ثمة مجال آخر لاحظنا فيه حصول التقدم ونود أن نشجعه أكثر، وهو الإصلاح الدستوري، وإنني متفق تماما في هذا الصدد مع ما قاله اللورد أشداون. إن الإصلاح الدستوري هو التحدي الكبير التالي بالنسبة لشعب البوسنة، وسندعم جهوده الرامية إلى إزالة الهياكل الحكومية المتداخلة وتجاوز التقسيمات العرقية والسياسية وبناء دولة مستدامة.

لقد خطت البوسنة والهرسك بعض الخطوات الهامة في التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، كما تمت الإشارة إلى ذلك، إلا أنه تبقى هناك أوجه قصور حاسمة. وكما طالبت بذلك عدة توصيات صادرة عن مجلس الأمن، يجب إلقاء القبض على كل الأشخاص الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وتسليمهم إلى المحكمة في لاهاي، وخصوصا كراديتش وملاديتش. وبعد مضي ١٠ سنوات تقريبا على انقضاء الحرب، لقد آن الأوان بعد انتظار طويل لحل هذه المشكلة والانتهاء منها. لقد مضت الذكرى السنوية العاشرة لمأساة سريبرينيتشا، وستحل في الأسبوع المقبل الذكرى السنوية العاشرة لدايتون، ولهذا فإن المزيد من التأخير مرفوض.

**السيد الحاج علي** (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أنضم إلى من وجهوا الشكر إلى الممثل السامي اللورد أشداون على تقريره (S/2005/706، المرفق)، وكذا على جهوده الجديرة بالتنويه في مهمته التي تتجلى في متابعة تنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك.

مما لا يمكن إنكاره أنه على ضوء المعلومات التي تضمنتها الإحاطة الإعلامية التي سمعناها قبل قليل، كان بوسع عملية تحقيق الاستقرار والتطبيع التي تجري في البوسنة والهرسك منذ ١٠ سنوات أن تحقق بعض النتائج المشجعة فيما يتعلق بتعبئة المجتمع الدولي لتنفيذ اتفاق السلام في المنطقة. ويسرنا أن نلاحظ هنا الجهود التي بذلتها السلطات البوسنية في مجالات الإصلاحات المؤسسية والإدارية، في تعزيز إقامة دولة تنبني على سيادة القانون والحكم الرشيد وكذا إنشاء مجال اقتصادي وحيد.

هذه التغييرات التي تم القيام بها بعمق في عدد من مجالات الحياة العامة في البوسنة والهرسك لدليل على التقدم الهام المحرز في تنسيق المعايير المحددة بغية إطلاق المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بخصوص إبرام اتفاق الاستقرار والانتساب والتفاوض بشأن المشاركة في برنامج شراكة منظمة حلف شمال الأطلسي من أجل السلام. وقد دفعت إمكانية فتح المفاوضات بشأن الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى إنشاء مجال اقتصادي وحيد عبر جميع أرجاء أراضي البوسنة والهرسك وإلى تحقيق تقدم كبير على صعيد استقرار الاقتصاد الكلي. إلا أن الإصلاحات الاقتصادية التي أجريت في هذه المجالات بقيت بعيدة عن النجاح في الاستجابة لتطلعات السكان المحليين الذين يستحقون كامل الاهتمام والمساعدة من جانب المجتمع الدولي بصفة عامة والاتحاد الأوروبي بصفة خاصة.

ونرى كذلك أن تقوية الإطار القانوني بإنشاء هيئات جديدة في هذا المضمار وبتحسين إدارة وفعالية النظام القضائي تعتبر من النتائج المشجعة، مما يساعد على تكريس سيادة القانون ومكافحة تهديد الجرائم الكبرى والجريمة المنظمة والإرهاب.

غير أن التقدم المحرز في إصلاح النظام القضائي يجب ألا يخفي أوجه القصور التي مازالت قائمة على صعيد العلاقات مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة،

فيما يتعلق بإلقاء القبض على من صدرت بحقهم لوائح اتهام بجرائم الحرب. وإن من شأن التعاون الكامل مع تلك الهيئة القضائية الدولية وإحالة كل مقترفي جرائم الحرب إلى العدالة أن يساعد، حسب رأينا، على تشجيع المصالحة والوئام بين كل مواطني البوسنة والهرسك وأن يساعد على تحقيق مجتمع متسامح متعدد الطوائف، مما سيسهل دمج البلد في بيئته الإقليمية.

يسرنا أن نلاحظ التقدم الكبير المحرز في إعادة توحيد مدينة موستار التي تجسد بأكثر من طريقة، قيم التسامح والتعايش السلمي، وهي قيم يجب أن تشكل أساس مجمل عملية السلام في المنطقة.

**السيدة لوي** (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أنضم إلى من وجهوا الشكر إلى الممثل السامي أشداون على إحاطته الإعلامية المفيدة. لقد عرض علينا سردا مثيرا للإعجاب ومفصلا للتقدم الملحوظ الذي أحرز على أرض الواقع في البوسنة والهرسك.

سيصادف الأسبوع المقبل الذكرى السنوية العاشرة لاتفاق دايتون للسلام. وقد أحرزت البوسنة والهرسك في هذه السنوات العشر تقدما ملحوظا. وعلى الرغم من أنه ما زال عدد من التحديات قائما، فإننا ملتزمون بضمان كون أيام الحرب والتدمير والمذابح قد ولت بالفعل في البوسنة والهرسك وفي غرب البلقان بأكمله.

أود أن أعلن تأييدي للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم للمملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي. وسأقصر كلمتي على ثلاث نقاط. أولا، أننا نشعر بالتشجيع على الأخص إزاء اعتماد قانون إعادة هيكلة الشرطة مؤخرا، وإصلاح قطاع الدفاع في بداية هذا العام. وتشكل هذه الإصلاحات مؤشرات رئيسية لتقدم البوسنة والهرسك على طريق التكامل الأوروبي – الأطلسي. ولهذا فإننا نتوقع أن يوافق الاتحاد الأوروبي رسميا على البدء في التفاوض على اتفاق تثبيت الاستقرار والانتساب – وهو الخطوة الفعلية الأولى نحو عضوية الاتحاد الأوروبي.

وكان التقدم ملموسا أيضا على طريق العضوية في شراكة برنامج منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) من أجل السلام. ويجدر الثناء على التعاون بين المسؤولين في سراييفو وبعثة الناتو لتحقيق ذلك الهدف.

ثانيا، سيتطلب التقدم صوب الانتساب للاتحاد الأوروبي والناتو، إجراء مزيد من الإصلاحات أيضا من جانب شركائنا في سراييفو. وسيتسم التنفيذ الكامل للقانون الذي يعيد هيكلة قوات الشرطة بالأهمية. وعلاوة على ذلك سيشكل اعتماد وتنفيذ تشريع بشأن البث الإذاعي العام والتعاون التام مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة عوامل أساسية أيضا تحدد إمكانيات إحراز مزيد من التقدم في العلاقات مع الاتحاد الأوروبي والناتو. والواقع أن البوسنة والهرسك – شأنها شأن جميع بلدان غرب البلقان – تحتاج إلى اتخاذ إجراءات حاسمة وتقديم الأشخاص الباقين من المتهمين بارتكاب جرائم حرب إلى العدالة، وعلى الأخص راتكو ملادتش ورادوفان كراديتش. وساعتها فقط سيدفن ما تبقى من ميراث الحرب في غرب البلقان – وهو الشرط الضروري للمصالحة الدائمة في المنطقة.

ثالثا وأخيرا، إننا نشيد بالممثل السامي، اللورد آشداون، لكل الجهد الذي بذله طوال ثلاث سنوات ونصف. فقد قام اللورد آشداون بدور أساسي في التقدم الذي تحقق في البوسنة والهرسك. وكان محفزا على تحقيق التقدم الملموس، عندما كان يحافظ على التوازن الدقيق بين استخدام صلاحيات بون الممنوحة له بشكل استباقي من ناحية، ويعمل من ناحية أخرى على كفالة نقل المسؤولية

والملكية السياسية بالتدريج للقادة السياسيين في البوسنة والهرسك.

ونحن نؤيد التقليص التدريجي لمكتب الممثل السامي. ولكن المهمة لم تنته بعد؛ وبينما قد نفكر في إجراء تعديلات لصلاحيات بون، إلا أننا يجب أن نقوم بذلك بطريقة مدروسة مع إيلاء الاهتمام الواجب لمخاطر ظهور أزمات جديدة في البوسنة والهرسك.

وما برحت الدانمرك ملتزمة بتقديم أفضل ما لديها من قدرة على المساعدة، للبوسنة والهرسك بل ومنطقة غرب البلقان بأسرها وهي تواصل المضي في رحلتها على طريق الاستقرار والديمقراطية. وأعتقد أننا جميعا نشعر بالالتزام القوي من جانب حكومة وشعب البوسنة والهرسك وهما يعكفان معا على بناء مستقبل أفضل، وأكثر رضاء وديمقراطية. ونحن نرحب بشدة بذلك العمل وندعمه.

**السيد دلا سابلبير** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر اللورد آشداون على الإحاطة الإعلامية التي قدمها. كما أود أن أشيد بالعمل المتميز الذي اضطلع به أثناء فترة توليه منصبه. وما نشهده من تقدم اليوم يرجع الفضل فيه إلى حد بعيد لتفانيه بلا كلل في بذل الجهد. وفي اعتقادي أننا نستطيع أن نؤكد عن حق أن البوسنة والهرسك ما كانت تحرز، لولاه، مثل هذا القدر من التقدم الكبير في عمليتها للالتحاق بأوروبا مجددا.

بعد مضي عشر سنوات على التوقيع على اتفاق السلام، تحسنت العلاقات بين الطوائف المعنية الثلاثة إلى حد كبير. فالعدد الكبير من اللاجئين العائدين، والتحسن المتنامي في العلاقات مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والتحقيق الذي أجرته جمهورية صربسكا في المذابح التي وقعت في سربرينتسه واختفاء العنف العرقي وجميع أشكال العنف تعد جميعها دلائل على أن البوسنة والهرسك قد خلفت الصراع جانبا وأصبحت دولة مستقرة وديمقراطية تقترب حثيثا من الوفاء بالمعايير والقيم الأوروبية.

وكان التقدم الذي أحرز في السنتين الماضيتين في مجال بناء دولة مركزية موحدة رائعا. ونُفذت إصلاحات هامة مكنت البلد من أن يتوحد اقتصاديا. وقد ساعدت المؤسسات المركزية في القطاعات الحكومية الرئيسية – بما فيها الدفاع، والعدل، والضرائب، والبث الإذاعي العام – على البدء في عملية اندماج البوسنة والهرسك في أوروبا.

وآخر الإصلاحات الهامة – وهو القانون المتعلق بالشرطة – ييسر التغلب على آخر العقبات التي تواجهها بتصويت الجمعية الوطنية في جمهورية صربسكا في ٥ تشرين الأول/أكتوبر. وبإقرار مبدأ اندماج قوات الشرطة في البوسنة والهرسك، أصبح من الممكن لهذا الإصلاح أن يتيح تلبية آخر المتطلبات اللازمة للبدء في إجراء مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بإبرام اتفاق لتثبيت الاستقرار والانتساب الذي يتعين إنفاذه بنهاية هذا العام. وتلك خطوة واسعة نحو بناء دولة مستقرة ديمقراطية في البوسنة والهرسك.

مرة أخرى نثني على الأنشطة التي اضطلع بها الممثل السامي الذي قام بدور حاسم في تحقيق النجاح للمفاوضات. بيد أن هذه العملية يجب أن لا تدفع بنا إلى تقليص جهودنا. فالبوسنة والهرسك لم تنته بعد من عمليتها للمصالحة أو اندماجها في أوروبا إذ ينبغي، أولا، أن تواصل جهودها للتعاون التام مع المحكمة وأن تعزز تلك الجهود. كما أن القبض على جميع الأشخاص المتهمين – وخاصة كراديتش وملادتش – وترحيلهم إلى لاهاي أمر جوهري للغاية من أجل الوفاء بالتزاماتها الدولية، وتلبية حاجتها لاستكمال عملية المصالحة في آن معا.

كما أن إصلاح قوات الدفاع والشرطة بحاجة أكثر إلى المتابعة، حيث أن الكثير من التدابير العملية لم يتخذ أو لم ينفذ بعد. ونشعر بالقلق في مجال التعليم إزاء تزايد الفصل بين التلاميذ على أساس أصلهم الطائفي.

وبفضل التقدم الذي أحرز يمكننا من ثم التفكير في تفكيك الوصاية الدولية، مقترنا بنقل السلطة إلى حكومة البوسنة والهرسك. وينبغي أن تتم هذه العملية في غضون السنة المقبلة.

وستواصل فرنسا والاتحاد الأوروبي، بدورهما، الوقوف إلى جانب البوسنة والهرسك. وعلى الرغم من أن الحاجة قد لا تدعو إلى وجود ممثل سام، فإن الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي سيواصل القيام بدور أساسي في مجال تقديم الدعم والمشورة للسلطات في البوسنة والهرسك وكفالة التنسيق بين شتى أشكال الوجود الأوروبي هناك.

**السيد أيدهو** (بنن) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن ينضم إلى من سبقوني من المتكلمين في تقديم الشكر للممثل السامي اللورد آشداون، للإحاطة الإعلامية الوافية التي قدمها للمجلس توا بشأن التطورات المتعلقة بتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك.

قد يبدو واضحا أن عملية التطبيع والتكامل الوطني في البوسنة والهرسك قد احتفظت بكل ما لديها من زخم، على الرغم من أن الكيان قد عجز عن تحقيق أي من الهدفين الأساسيين، وهما إبرام اتفاق لتثبيت الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي، والاندماج في برنامج منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) للشراكة من أجل السلام.

وينبغي بصفة خاصة أن نهنئ سلطات البوسنة والهرسك على منجزاتها الرائعة في إصلاح قطاع الدفاع وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، مع زيادة مشاركة السلطات البوسنية في الأعمال، وعلى التقدم المحرز على صعيد توحيد مدينة موستار ومقاطعة بروكو وإعادة تأهيلهما، وبعدما أُحرز فيهما تقدم كبير لدرجة أن الممثل السامي يفكر في الانسحاب منهما. والفضل في ذلك التقدم الكبير يعود إلى مكتب الممثل السامي والمجتمع الدولي معاً؛ وينبغي اعتباره إنجازا يجب تعزيزه. وسيتطلب مثل هذا التعزيز مواصلة الجهود بشأن مسائل كانت تُعالج ببطء شديد.

إننا نتفق مع تحليل الممثل السامي المتعلق بأسباب ذلك البطء. ولابد أن نعالج بشكل حازم القصور الذي مازال يعيق التقدم المنتظر في قطاعات حاسمة مثل الجهاز القضائي؛ وإعادة هيكلة الشرطة؛ وقطاع الاستخبارات؛ والإصلاحات الاقتصادية، لا سيما تحديث الزراعة والخصخصة؛ وتعيين وترسيم حدود البوسنة والهرسك مع جيرانها؛ وإنشاء الوكالات والمؤسسات الضرورية لانتسابها إلى الاتحاد الأوروبي. علاوة على ذلك، ينتابنا القلق إزاء عدم الاستقرار الناجم عن اتهام شخصيات سياسية معينة كانت أفعالها قد شكلت خطراً على العمل السلس للمؤسسات الوطنية.

وفي ما يتعلق بمسألة محاكمة جرائم الحرب، يجب أن يظل المجلس حازما إزاء مبدأ اعتقال الهاربين الذين ما زالوا طلقاء من خلال العثور عليهم وإحالتهم إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويجب أن نذكّر سلطات البوسنة والهرسك بالتزامها بضمان التعاون التام والكامل مع المحكمة، خاصة بشأن ملاديتش وكاراديتش.

يجب أن تعجل البوسنة والهرسك تقدمها في جميع تلك المجالات حتى تتمكن من تحقيق أهدافها الرئيسية. ويجب على الممثل السامي أن يمارس الضغط على جميع الهيئات ذات الصلة لتحقيق نتائج ملموسة.

ونحن سعداء بالدعم الكبير من البعثة العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي لأنشطة الممثل السامي وإسهامها في

الجهود المستمرة لتحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك. ونرحب بعملياتها في المجالات الاستراتيجية ذات الأولوية، والتي أثبتت أنها مفيدة تماما، وهو ما تبرهن عليه السمعة الطيبة التي نالتها البعثة العسكرية في الميدان خلال هذه الفترة الزمنية القصيرة.

وختاما، نشيد بجميع الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي التي تساعد على تنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك وتعزيز سيادة القانون في ذلك البلد.

**السيد دالوتو** (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أن أنضم إلى من سبقوني من المتكلمين في شكر اللورد بادي آشداون، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك، على التقرير الشامل (S/2005/706، المرفق) الذي قدمه إلينا للتو في ما يتعلق بتطورات الحالة في ذلك البلد. ونظراً لأن هذا هو تقريره الأخير إلى المجلس، نود أن نسلط الضوء على التزام وتفاني اللورد آشداون في أداء واجباته منذ أن تسلم ولايته في أيار/مايو ٢٠٠٢، وأن نشكره على جهوده لدفع بناء السلام قدما في البوسنة والهرسك.

بالنسبة إلى المعلومات التي تلقيناها، يقدر وفدي الجهود التي بُذلت لضمان أن تسلك البوسنة والهرسك طريق الاندماج الأوروبي – الأطلسي الكامل. وفي الحقيقة، وكما يدل التقرير، أحرزت السلطات تقدما في الوفاء بمتطلبات بدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وتلك الإجراءات، بعد قرابة ١٠ سنوات من تنفيذ اتفاقات دايتون – باريس، تثبت عزم السلطات على ضمان التنفيذ الفعال للالتزامات التي تعهدت بها في تلك الاتفاقات.

ولكن، رغم ذلك التقدم، يجب أن نعرب مرة أخرى عن الأمل في تحقيق التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، خاصة ما يتعلق بتقديم رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش إلى المحكمة وضرورة تنفيذ التشريعات عملا بمبادئ المؤسسات المجتمعية في مجالات معينة، مثل إصلاح الشرطة.

وفي ذلك الصدد، نحن نثق بالتزام السلطات بحل القضايا العالقة حتى يمكن أخيرا تحقيق انتقال البلد من ”عصر دايتون“ إلى ”عصر بروكسل“. ونود أيضا أن نلقي الضوء على جهود قوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات بقيادة الاتحاد الأوروبي ودورها المركزي في دعم الأهداف الأساسية للعملية الإنمائية. ولا شك أنه، إذا نظر المجلس في الأمر، فنحن مستعدون لتجديد تفويض البعثة. بالإضافة إلى ذلك، يتفق وفدي مع اقتراح اللورد آشداون لاستبدال بعض الترتيبات الدولية الموضوعة في إطار دايتون بترتيبات أخرى تعبر بشكل أفضل عن التقدم الذي تم إحرازه في السنوات العشر الماضية، وهو ما سيمكن البوسنة والهرسك من التطوير الكامل لقدراتها.

وتحث الأرجنتين على التقيد الكامل باتفاقات دايتون والتنفيذ الفعال للالتزامات ذات الصلة، خاصة التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة باعتبارها إحدى وسائل تعزيز العدالة وسيادة القانون في مجتمعات، مثل البوسنة والهرسك، عاشت حالات صراع. ونناشد السلطات أن تدعم عمل المحكمة وأن تسهم في جهودها لضمان أن يمثل المتهمون الذين لم يتم تقديمهم إلى العدالة حتى الآن أمام المحاكمة. وكما أشار وفدي في مناسبات سابقة، لن نتمكن من التشجيع على تطوير المؤسسات القضائية والمصالحة اللازمة لتحقيق مجتمع مستدام إلا من خلال العمل الجماعي لمكافحة الإفلات من العقاب إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

**السيد فاسيلاكيس** (اليونان) (تكلم بالانكليزية): نشكر الممثل السامي، اللورد آشداون، على تقريره الأخير

عن تنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك (S/2005/706، المرفق)، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، ونشكره أيضا على إحاطته الإعلامية التي قدمها إلينا هذا الصباح.

وتؤيد اليونان بالكامل البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لبريطانيا العظمى باسم الاتحاد الأوروبي.

منذ المرة الأخيرة – في آذار/مارس – التي سنحت لنا فيها الفرصة لمناقشة البوسنة والهرسك والاستماع إلى تقرير اللورد آشداون عن الحالة، تغيرت أمور كثيرة على الساحة، وكان أغلبها نحو الأفضل. وفي الوقت الذي نقترب من الذكرى السنوية العاشرة لاتفاقات دايتون، تجد البوسنة والهرسك نفسها، على نحو مناسب، أقرب الآن أكثر من أي وقت مضى إلى العصر الجديد الذي سيصبح فيه البلد أخيرا جزءا من الأسرة الأوروبية – الأطلسية.

وهي مصادفة سارة أن تأتي جلستنا هنا اليوم بعد أسبوع واحد فحسب من انعقاد آخر اجتماع لمجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية التابع للاتحاد الأوروبي، والذي أعرب فيه مجلس الاتحاد الأوروبي عن موافقته على بيان المفوضية الأوروبية بشأن بدء المفاوضات على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع البوسنة والهرسك. ونحن نفهم أن الهيئات الأوروبية ذات الصلة تعمل بالفعل على صياغة مشروع لهذا الاتفاق، ونأمل أن تُستكمل هذه العملية في الوقت المناسب حتى يُتخذ قرار بشأنه في الاجتماع المقبل لمجلس الاتحاد الأوروبي.

وبالنسبة إلى البوسنة والهرسك، يأتي انطلاق المفاوضات على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب ليتوج جهودا حثيثة تم بذلها بعد النجاح في تجاوز قائمة طويلة من العقبات. ولا يمكن التشديد بالقدر الكافي على أهمية هذا الأمر، فهو يماثل إعادة التكوين لهذا البلد على أسس جديدة.

ولكن، وإلى وقت قريب في حزيران/يونيه الماضي – كما أظهر اللورد آشداون في تقريره بإسهاب – لم تكن النتيجة المحققة اليوم مضمونة على الإطلاق.

ونرحب ترحيبا حارا بالتطورات الأخيرة التي مهدت السبيل لبدء عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، والتطورات التالية على وجه التحديد.

أولا، نرحب باعتماد قانون نظام البث الإذاعي العام الذي ينشئ نظاما واحدا للبث الإذاعي به ثلاثة أقسام متعددة الأعراق تبث باللغات الثلاث للبوسنة والهرسك.

ونشعر بالارتياح أيضا إزاء التقدم المحرز في إصلاح الشرطة، وذلك باعتماد الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا لاتفاق يفي بجميع شروط المفوضية الأوروبية ذات الصلة. ويرسي الاتفاق الأساس اللازم لقوة شرطة كفيّة وحديثة لجميع مواطني البوسنة والهرسك.

ومن التقييمات الإيجابية للمجالات الأخرى الواردة في تقرير الممثل السامي، يجب أن نشير بشكل خاص إلى التقدم المحرز في توحيد موستار وبرتشكو. ويمثل هذا التقدم رمزا للأمل والتشجيع لجميع الذين سعوا وكافحوا من أجل حلم التعايش السلمي بين المجتمعات المتعددة الأعراق.

والتطور الآخر الجدير بالملاحظة هو إنجاز الإصلاح في الدفاع، وذلك باعتماد البوسنة والهرسك مؤخرا لتشريع إصلاح الدفاع. وفي إطار مطامح البوسنة والهرسك الأوربية الأطلسية، فإن إصلاح الدفاع سيوفر للبلد القوات المسلحة اللازمة لمواجهة التحديات الأمنية في بيئة عالمية سريعة التحولات. وبتنفيذ إصلاح الدفاع، أصبحت البوسنة والهرسك قاب قوسين أو أدنى من هدفها الثاني، وهو المشاركة في برنامج الشراكة من أجل السلام.

ولكن كما نعلم جميعا، ما زالت هناك مسألة متبقية من شأنها أن تهدد بعرقلة جميع الجهود الأخرى، ألا وهي

الامتثال الكامل للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ومع ذلك، لا يسعنا إلا أن نسلم بأن العام ٢٠٠٥ قد شهد تغيرات هامة في هذا المجال أيضا. فخلال النصف الأول من هذا العام، تمت إحالة ما لا يقل عن ١٥ من المتهمين من البوسنة والهرسك إلى محكمة لاهاي. ولكن مع ذلك، فإن التعاون الكامل مع المحكمة يعني بالضبط – التعاون الكامل. وحقيقة أن داعيتي الحرب، ميلادتش وكراديتش، ما زالا طليقين تشكل عقبة لا يمكن إنكارها أمام مستقبل البوسنة والهرسك. وسيكون من المؤسف أن يظل البلد بأسره رهينة للوضع الراهن.

ونأمل في أن توفر الذكرى العاشرة لاتفاقات دايتون للبوسنة والهرسك الزخم اللازم لكي تصبح في القريب العاجل عضوا في الشراكة من أجل السلام من خلال الشروع في اتفاقية تحقيق الاستقرار والانتساب. وما زال هناك بعض الوقت لتحقيق هذه الرؤية. وما زلنا نأمل في ألا تضيع الفرصة. إن شعب البوسنة والهرسك يستحق المستقبل الأفضل الذي من شأن هذه التوقعات لحلول عهد جديد أن تحققه.

**السيد تاريسي دا فونتورا** (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إلى الممثل السامي اللورد آشداون على إحاطته الإعلامية الوافية حول البوسنة والهرسك. ونشكره أيضا، ونشكر موظفي مكتبه على الجهود الدؤوبة التي بذلوها منذ عام ٢٠٠٢. وأخيرا نود أن نتمنى له ولفريقه أطيب المنى في جهودهم في المستقبل.

لقد كان وجود الأمم المتحدة وعملها أساسيين في إعادة بناء الهياكل الأساسية المدمرة في البلد، وفي عملية إصلاح المؤسسات وبناء مجتمع متعدد الأعراق. وقد جرى الاضطلاع بالإصلاحات الهيكلية والإدارية والتشريعية بوتيرة ثابتة. ويمضي الآن نقل المسؤولية تدريجيا إلى السلطات الوطنية. وهناك ميل إلى استخدام السلطات القائمة على أساس اتفاق بون بتقيّد متزايد. وقد وصلنا إلى مرحلة تمت فيها التوصية بالتخلي التدريجي عن السيطرة الإدارية الدولية المباشرة كشرط لنجاح المرحلة الجديدة القادمة نحو زيادة ترسيخ وحدة البلد ونحو تحقيق المطامح الأوروبية للبوسنة والهرسك.

وينبغي للشركاء الدوليين أن يكونوا مستعدين منذ الآن فصاعدا لأداء دور يغلب عليه بشكل متزايد الطابع الاستشاري والتعاوني. وفي هذا الصدد، فقد سعدنا بالأنباء القادمة من بروكسيل. ونتوقع أن يوافق الاتحاد الأوروبي رسميا، في الأسبوع القادم، على بدء المفاوضات مع البوسنة والهرسك حول اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب.

وإذ نقترب من الذكرى العاشرة لاتفاق السلام في دايتون لعام ١٩٩٥، الذي وضع نهاية للحرب الوحشية من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٥، هناك اقتراحات بتحديث الهيكل المعقد، بحيث يؤدي ذلك إلى رئاسة واحدة ودولة بمؤسسات موحدة وذات فعالية أكبر، مما سيعطي تمثيلا أفضل للبلد، ويساعد على تحقيق الخطوة الأخيرة نحو التوحيد الحقيقي للجاليات الصربية والكرواتية والمسلمة.

ومما يشجعنا ورود تقارير عن أن المفاوضات من أجل تسليم الجنرال البوسني السابق ميلاديتش، وغيره من المتهمين بانتهاكات جسيمة للقانون الدولي في طريقها إلى الانعقاد. ومع أن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة قد تحسن إلى حد كبير بإحالة ١٢ من المتهمين خلال العام ٢٠٠٥، إلا أن الفشل المستمر في تسليم ميلادتش وكراديتش وغيرهما من المتهمين للمثول أمام المحكمة، ما زال يشكل مصدرا رئيسيا للقلق وعقبة في طريق الوحدة مع أوروبا.

إن اكتشاف مقبرة جماعية جديدة لضحايا مذبحة صربنيتشا في عام ١٩٩٥ يقدم برهانا جديدا على جسامة الجرائم المرتكبة وعلى الحاجة إلى تحقيق العدالة. ومما يسرنا أن من بين المتهمين بالجرائم المرتكبة في البوسنة والهرسك لم يبق إلا خمسة ما زالوا طليقين.

وفيما يتعلق بالجهود الجارية لرفع مستوى الهياكل المؤسسية في البوسنة والهرسك إلى المعايير الأوروبية، فإننا نلاحظ بقلق تردد جمهورية صربنيسكا في تقبل المبادئ الأساسية للمفوضية الأوروبية بشأن إصلاح قطاع الشرطة، وخلو الصلاحيات ذات الصلة بوضع الميزانية من أي نفوذ سياسي، وتعريف المعايير الفنية لأعمال الشرطة في المقاطعات. وهناك حاجة إلى تغيير في مواقف تلك السلطات. وقد سمعنا اليوم أنها تتخذ خطوات إيجابية بشأن هذه المسائل.

إن التحديث والإصلاح الاقتصادي ما زالا يشكلان شرطين أساسيين في الجهود المبذولة لتحقيق اقتصاد السوق الذي سيدفع عجلة التنمية وخلق الوظائف. وينبغي عمل المزيد في هذا المجال لأن الاستقرار لا يعتمد على المشهد السياسي فحسب، بل أيضا على سلامة المؤشرات الاقتصادية.

إن العديد من المشاكل ما زالت بحاجة إلى المعالجة، ولكن مع دعم المجتمع الدولي، ولا سيما الاتحاد الأوروبي، سيتم التغلب على تلك المشاكل.

**الرئيس** (تكلم بالروسية): سأدلي الآن ببيان بوصفي ممثلا للاتحاد الروسي.

نود أن نعبر عن امتناننا للممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، اللورد أشداون، على تقريره المقدم إلى مجلس الأمن، وعلى إحاطته الإعلامية الشاملة، التي قدمت لنا صورة واضحة للتطورات المتعلقة بعملية التسوية في البوسنة والهرسك وفي المرحلة الراهنة من تنفيذ اتفاق السلام.

إننا نشيد بجهود الممثل السامي في دفع عملية السلام في البوسنة والهرسك قدما. فخلال فترة ولايته في المنصب التي قاربت الأربع سنوات تمت المبادرة بعدد من الإصلاحات الهادفة إلى زيادة فعالية المؤسسات المركزية في البلد، وتم الاضطلاع بالكثير من العمل، وخاصة فيما يتعلق بإصلاح القوات العسكرية والضرائب. ومن المهم بشكل أساسي أن يتم التوصل في النهاية إلى حل وسط فيما يتعلق بإعادة تنظيم وزارة الخارجية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا، لدى صياغة هذه الإصلاحات الحساسة ودفعها قدما، يجب أن نراعي مصالح جميع الأطراف البوسنية. وسنحتاج في المستقبل القريب أيضا إلى تسوية بعض المسائل الأخرى، التي تمثل أسسا لمستقبل البوسنة والهرسك، وفي مقدمتها الدستور، وهو العنصر الأساسي في اتفاق دايتون. وينبغي للبوسنيين أنفسهم أن يضطلعوا بدور أساسي في هذا المجال لتطوير حلول الوسط المقبولة من جانب الجميع. إن حساسية هذه المسألة والآثار البعيدة المدى للإصلاح الدستوري يتطلبان الحذر في اتخاذ كل خطوة لتجنب زعزعة الاستقرار في العلاقات العرقية التي ما زالت هشة في البلد. واشتراك أعضاء المجتمع الدولي في هذه العملية يجب أن يتم في إطار المعايير الدقيقة التي حددها المجلس التوجيهي لتنفيذ السلام. وفي هذا الصدد، من المهم الحفاظ على مبدأ التوافق في إطار المجتمع الدولي، لأن القرارات التعسفية في هذا المجال قلما تعزز التقدم.

ونصادق على الأحكام الرئيسية التي ما زالت تمثل أسس عملية السلام في البوسنة والهرسك. ولا تقل أهمية اليوم تلك التحديات الرئيسية المكرسة في فلسفة اتفاق دايتون، وأعني تعزيز مناخ الثقة والتعاون البنّاء بين أفراد

الشعب في البوسنة، وأهمية تحقيق توافق في الآراء بين جميع الأطراف البوسنية بشأن بناء دولة مستقرة في البوسنة والهرسك. وفي هذا السياق، يجب أن نستمر في تركيز اهتمامنا على المسائل المتصلة بالمساواة الفعلية بين أفراد الشعب في سائر أنحاء البلد، ومشاكل الحكومة المحلية الذاتية وعودة اللاجئين والنازحين.

ويسعدنا أن نلاحظ التقدم المحرز في تقوية المؤسسات البوسنية، كما ذكر اللورد أشداون في تقريره. وفي هذا الإطار، نرى من الأهمية بمكان أن الممثل السامي يواصل العمل بروح الشراكة مع الأطراف البوسنية، وأنه يركز جهوده على اتخاذ قرارات توافقية مستقلة. ويجب ألا ندخر جهدا من أجل إنشاء آليات سياسية ودبلوماسية بينما نعمل مع الأطراف البوسنية، بما في ذلك في مجال تعاونها مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ومع اقتراب موعد الذكرى السنوية العاشرة لاتفاق السلام، والانتخابات المقبلة في عام ٢٠٠٦، وتحويل مكتب الممثل السامي إلى بعثة للاتحاد الأوروبي، فإننا نطالب بأن تُنقل إلى الأطراف البوسنية فورا المسؤولية عن مصير بلدها. ونحث تلك الأطراف على الانخراط في حوار إيجابي واتخاذ القرارات على أساس توافقي.

وروسيا تعتزم مواصلة القيام بدور إيجابي وبنّاء في التيسير الدولي لعملية التسوية البوسنية في إطار الآليات المنشأة لذلك الغرض، وخاصة في إطار مجلس تنفيذ السلام في البوسنة والهرسك ومجلسه التوجيهي، وأيضا في إطار فريق الاتصال، وذلك بالاتصال الوثيق مع الممثل السامي.

وأستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل البوسنة والهرسك.

**السيد بريتشا** (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وما من شك لدي في أنه، بفضل خبرتكم ومناقبكم وكفاءتكم العالية، سيتواصل عمل مجلس الأمن بنجاح. وأود أيضا أن أشكر اللورد بادي أشداون، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك، على تقريره الشامل والبليغ عن الحالة في بلادي.

بعد أقل من أسبوع، سنحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لاتفاق دايتون للسلام. وهذه فرصة مثالية للنظر إلى الوراء وإعادة تقييم ما أحرزناه من تقدم وما حققناه من أهداف خلال العقد الماضي. إن ما تحقق كان هائلا، حقا. وأقولها بصراحة، فحتى في الذكرى السنوية الخامسة، عندما كنا نشير إلى التقدم المحرز، لم يكن هناك متفائلون كثيرون على استعداد للتنبؤ بأنه بعد خمس سنوات فقط من ذلك التاريخ، ستكون البوسنة والهرسك مستعدة للبدء بمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بخصوص إبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب.

وتقرير الممثل السامي يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥. وبالتالي، كما يشير اللورد أشداون عن حق، لا يشمل التقرير ما استجد من تطورات ذات أهمية كبيرة خلال الأربعة أشهر ونصف الشهر الماضية. ويسعدني القول إن البوسنة والهرسك نجحتا الآن في الوفاء بكل الشروط التي نصت عليها دراسة الجدوى التي أعدتها المفوضية الأوروبية. وعليه، فإننا نتوقع بدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بشأن إبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب في أوائل الشهر القادم. ونحن نعتبر أن تلك اللحظة بعينها هي الأهم في تاريخنا بعد دايتون.

وبدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بشأن إبرام ذلك الاتفاق ستمثل تغييرا آخر بالغ الأهمية بالنسبة للبوسنة والهرسك، وأعني أنه سيتعين على مؤسساتنا أن تبدأ في

الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن مستقبل البلد، بينما سيبدأ دور مكتب الممثل السامي يتغير تدريجيا. ومع استمرار التحسن على أرض الواقع، نأمل ألا يبقى البند المعنون ”الحالة في البوسنة والهرسك“ في جدول أعمال المجلس بعد عام ٢٠٠٦.

وليس في نيتي الخوض في التفاصيل الواردة في تقرير الممثل السامي. ومع ذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لذكر بعض من أبرز الإنجازات التي تحققت خلال الأشهر الأخيرة.

إصلاح الدفاع قد اكتمل عمليا، بفضل الجهود الكبيرة التي بذلها خبراؤنا من وزارة الدفاع وممثلو المجتمع الدولي.

وتم التوصل إلى اتفاق بشأن إحدى القضايا البالغة الحساسة، وأعني إصلاح الشرطة. وتعاون السلطات في جمهورية صربسكا مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أصبح ملموسا ومفيدا، وإن كان ينبغي عمل المزيد. وأملنا كبير في أن يتم تقديم آخر سبعة متهمين إلى العدالة بنهاية هذا العام، الأمر الذي سيضفي فعالية على تنفيذ استراتيجية الخروج للمحكمة.

والإصلاح القضائي يمضي على قدم وساق بغية تعزيز حكم القانون وبناء قدرة المحاكم على النظر في أصعب القضايا، وبالأخص القضايا المتصلة بالجريمة المنظمة والفساد.

والإصلاحات الاقتصادية جارية أيضا. واعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، سنطبق ضريبة القيمة المضافة. ونتوقع أن يكون لهذا الإجراء أثر كبير في القضاء على الاقتصاد غير النظامي وزيادة موارد الميزانية.

ولا بد من التعجيل بعملية الخصخصة باعتبارها المحرك الرئيسي للتغلب على تركة الاقتصاد الخاضع لسيطرة الدولة. واستكمال الخصخصة وإشراك الشباب والمتعلمين والمهنيين المهرة القادرين على تحسين الإدارة هو الحل طويل المدى الوحيد للانتقال الاقتصادي وتحقيق الانتعاش. وعلى الجانب الإيجابي، من المهم أن نؤكد أن البلد ينعم بمعدل تضخم منخفض جدا، وعملته مستقرة، واحتياطيه من النقد الأجنبي في ازدياد، كما أن مديونيته الخارجية في وضع مؤات جدا مقابل الناتج المحلي الإجمالي. وحتى العجز التجاري المرتفع، الذي ما برح يشكل خطرا طويل الأجل، تعوضه التحويلات القادمة من الخارج. وفضلا عن ذلك، ثمة دلائل تشير إلى أن صادراتنا هذا العام سجلت ارتفاعا أكبر من الواردات. وفي السنوات الخمس الأخيرة، تمتعت البلاد بنمو لا بأس به للناتج المحلي الإجمالي، بمعدل من أعلى المعدلات في المنطقة.

وعلاوة على ذلك، من المهم أن نذكر أن التعاون الإقليمي في منطقة البلقان ما فتئ يزداد قوة، مع تأكيد خاص على علاقاتنا الطيبة مع البلدان المجاورة. وتوقعات انضمامنا إلى الاتحاد الأوروبي تعزز الثقة بإحلال السلام والازدهار في جميع أنحاء المنطقة. والبوسنة والهرسك على استعداد لدعم إقامة علاقات جيدة بين البلدان المتجاورة في المنطقة وغيرها على أساس السيادة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، الأمر الذي يسهم في تحقيق الاستقرار العام في المنطقة.

أخيرا، عشية الذكرى السنوية العاشرة لاتفاقي دايتون/باريس للسلام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر إلى المجتمع الدولي بأسره على القدر الهائل من الدعم والمساندة اللذين وفرهما لنا خلال العقد الماضي. والواضح أنه لولا المساعدة والإجراءات الحاسمة التي كفلها لنا، ما كان من الممكن تحقيق كل هذا التقدم.

**الرئيس** (تكلم بالروسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل إيطاليا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد سباتافورا** (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تأييدي وتأييد بلدي للبيان الذي أدلت به المملكة المتحدة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ولا سيما للمؤشرات التي يتضمنها بشأن نقاط رئيسية تتعلق بمشروع البيان الرئاسي.

وأود كذلك أن أعرب عن تقدير إيطاليا الكبير للدور الذي قام به الممثل السامي، اللورد أشداون، في مرحلة هامة وحساسة جدا في تاريخ كل من البوسنة والهرسك ومنطقة البلقان. وأضيف أنه أدى دوره باقتدار وعزم كبيرين في ظل ظروف استثنائية للغاية.

ومع اقتراب الذكرى السنوية العاشرة لاتفاقات دايتون، ظل المجتمع الدولي–مجلس تنفيذ السلام، ومجموعة كوينت المؤلفة من ألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وفريق الاتصال، والاتحاد الأوروبي – لفترة طويلة ينظر في فرصة تخفيض التزامه في البوسنة والهرسك ونقل مزيد من المسؤولية إلى القوى السياسية المحلية بغية التغلب على الاختلال المؤسسي لدولة تتمتع بالسيادة بشكل رسمي ولكنها مقيدة بقدر كبير، في عدة جوانب، بإطار قوي للإشراف الدولي.

وفي تقدير المجتمع الدولي، أن المرحلة الحالية وصلت الآن إلى الاستكمال. وإمكانية إجراء إصلاح لترتيب دايتون ييسرها التقدم الذي أحرز مؤخرا بشأن مسألة إصلاح الشرطة والجيش – وهو تقدم مهد الطريق نحو البداية المقبلة لإجراء مفاوضات تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. وذلك السياق الجديد يجعل الآن من الممكن إعطاء زخم جديد لعملية إصلاح مكتب الممثل السامي. ولذلك تؤمن إيطاليا بأنه آن الأوان لمناقشة وتقييم إجراء تخفيض كبير في صلاحيات الممثل السامي بهدف منح مسؤولية اكبر للمؤسسات والقوى السياسية في البوسنة والهرسك، وبالتالي جعل مفهوم التمكين فعالا والرسالة التي يعتزم أن يوجهها المجتمع الدولي رسالة ملموسة – وهي تتمثل بالتحديد، في أن مؤسسات البوسنة والهرسك وأبناءها يملكون بين أيديهم الإمكانيات اللازمة لاتباع نهج محدد نحو الاتحاد الأوروبي والاندماج فيه.

وبموازاة تلك العملية، نحن بحاجة إلى إعادة تعريف الوجود الدولي في البوسنة والهرسك، الذي ينبغي أن يقوم على أساس الحاجة إلى المساعدة على بناء قدرات المؤسسات بدلا من توفير إدارة بديلة لبلد تبدو فيه المؤسسات المحلية ضعيفة.

وينبغي أن تشكل الذكرى السنوية العاشرة لاتفاقات دايتون مرحلة هامة بذلك المعنى وتوفر فرصة للتغلب على التشوهات الشديدة الموجودة في النظام الإداري المحلي، المفرط بدرجة خطيرة في الاتكال على التدخل الخارجي في إدارة مسائل السياسة الداخلية.

**الرئيس** (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن للورد أشدوان للرد على التعليقات والأسئلة التي أثيرت.

**اللورد أشدوان** (تكلم بالانكليزية): قبل أن أشغل هذه الوظيفة، كنت عضوا في البرلمان البريطاني، وحينما انتخبت لأول مرة قدم لي سلفي المتميز، وهو أكبر سنا مني إلى حد ما، نصيحة، فقال لي: ”يا بني، أهديك نصيحة واحدة: لا تطل أبدا الحديث أمام جمهور يترقب أن يتناول طعامه“. وأنا إلى حد ما مدرك بأنني أحول بين أعضاء المجلس وتناول طعامهم، ومن الأمور الخطيرة أن يجد المرء نفسه في مثل ذلك الموقف.

وأود، إن سمحتم، أن أبدأ بتقديم الشكر الجزيل لجميع الذي استخدموا تلك العبارات الكريمة في إسهاماتهم. وأشعر بامتنان بالغ لهم. وشعرت بالامتياز حقا إذ خدمت هذا المجلس، والمجتمع الدولي قاطبة، وفي الواقع، شعب

البوسنة والهرسك. كما أشعر بالامتنان على التأييد العام الذي أعرب عنه في المجلس بأكمله، وإن جاز لي أن أقول ذلك، خاصة الامتنان على الالتزام الذي قطعته العديد جدا من الدول بمواصلة المحافظة على مشاركتها في البوسنة والهرسك. وستكون هناك حاجة إلى هذه المشاركة.

وكما أوضح عن حق ممثل فرنسا، فإنني وزميلي سفير البوسنة والهرسك ربما نقدم تقريرا يتسم بالتفاؤل، ولكن قد يكون صحيحا أيضا أننا تركنا وراءنا أسوأ مرحلة في هذه الرحلة – الرحلة من سفك الدماء والصراع. ومع ذلك فإن ممثل فرنسا على حق – إذ أنه ما زال يتعين على البوسنة والهرسك أن تقطع شوطا طويلا جدا في استكمال رحلتها إلى قيام الدولة الكاملة وذات السيادة والديمقراطية بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي. وستكون بحاجة إلى مشاركة المجلس والتزامه واهتمامه المستمر. وإنني على ثقة بأن تلك الرحلة ستستكمل، ولكن من المبكر جدا للمجتمع الدولي أن يقول إن المهمة قد أنجزت ويمكننا أن نرحل.

ولكن – وهنا، أعتقد أن هذه هي النقطة الهامة – وكما ظل يبرز بشكل متزايد في التعليقات التي أدلي بها حول الطاولة، سيكون الإطار الجديد للمرحلة الثانية من تلك الرحلة إلى الانتقال هو إطار الاتحاد الأوروبي. ولا يعني ذلك أن نتخلى عن اتفاق دايتون؛ و بالتأكيد لن نتخلى عنه. فهو يشكل الأسس لسلامنا ولا يمكننا أن نتخلى عنه، كما قلتم نفسكم، سيدي، عن حق إلا بموجب اتفاق يتم التوصل إليه بتوافق الآراء بين الشعوب الثلاثة. وهو لا يمكن أن يفرض، ولكن الاتحاد الأوروبي يشكل الآن بشكل متزايد الدعامة التي ستقطع البوسنة والهرسك في إطارها المرحلة الثانية لرحلتها.

ومع ذلك – مرة أخرى، أود أن اتفق مع النقطة التي أوضحتموها – من المهم جدا أن يظل قائما التحالف الدولي من غير الاتحاد الأوروبي الذي ما فتئ هاما للغاية في إيصال البوسنة والهرسك إلى هذه المرحلة. وقد يوفر الاتحاد الأوروبي الدعامة، ولكن من المهم جدا أن يواصل مجلس تنفيذ السلام الاضطلاع بدوره الحاسم بوصفه غرفة القيادة التي توجه المشاركة الدولية في البوسنة والهرسك، لأنه لا يمكن للدول من غير الاتحاد الأوروبي التي أسهمت كثيرا جدا أن تستمر في الاضطلاع بدورها إلا من خلال مجلس تنفيذ السلام.

والجزء الأساسي من ذلك – مرة أخرى، لقد تم التطرق إلى هذا الأمر في العديد من الإسهامات التي قدمت اليوم – هو التسليم التدريجي للسلطة إلى السياسيين في البوسنة والهرسك. وأود أن أطمئن المجلس بأننا تخلينا منذ فترة طويلة عما كان يشار إليه بـ ”النهج القوي“. وكما حدد ممثل الدانمرك عن حق تماما، كان هناك نقل تدريجي ومستمر للصلاحيات، وبشكل مؤكد خلال الأعوام الثلاثة الماضية، إلى سلطات البوسنة والهرسك. فعودة اللاجئين، وهي، ربما تكون أكبر المسائل التي نعالجها وأصعبها وأكثرها حساسية، قد سُلمت منذ فترة طويلة إلى سلطات البوسنة والهرسك. و لم ينجز النهج القوي أيا من الإصلاحات الرئيسية التي أشار إليها زميلي سفير البوسنة والهرسك – وهي الإصلاح في مجال الدفاع، وإصلاح هيئة الضرائب غير المباشرة، وإصلاح ضريبة القيمة المضافة، والإصلاح القضائي، وإصلاح الشرطة. وأنجزت جميع هذه الإصلاحات بموجب اتفاق بين البرلمانين. و لم يتم فرض أي واحد منها.

ونحن في الواقع، فيما يتعلق باستخدام صلاحيات بون، كما قال ممثل البرازيل عن حق، ظللنا نستخدم تلك الصلاحيات بشكل متزايد خلال فترة الأعوام الثلاثة ونصف العام الماضية وسنواصل القيام بذلك. وفي عامي الأول، استخدمت صلاحيات بون ٧٠ مرة لفرض القوانين – أقل بـ ٣٦ من سلفي. وفي عامي الثاني، استخدمت هذه

الصلاحيات ٣٠ مرة؛ وفي العام الماضي، استخدمتها ثلاث مرات؛ وفي هذا العام، مرة واحدة؛ وفي العام المقبل، آمل ألا استخدمها، ولا مرة واحدة. وهكذا، كما يرى الأعضاء، حدث انخفاض كبير جدا في استخدام صلاحيات بون، ويجب أن يستمر ذلك، كما قال ممثل إيطاليا من فوره. ومن المهم جدا أن نواصل التقدم نحو التسليم المطرد لسلطة الممثل السامي وصلاحيته بطريقة معقولة وحسنة التوقيت ومدروسة إلى سلطات البوسنة والهرسك.

وأود أن أذكِّر أعضاء المجلس بأن مكتب الممثل السامي، في الأعوام الثلاثة الأخيرة، خُفِّض حجمه إلى النصف وخفض ميزانيته إلى النصف. وذلك مثال على كيفية نقلنا المطرد الآن للعمل الذي نقوم به في مكتب الممثل السامي إلى سلطات البوسنة والهرسك. ولا بد أن يستمر ذلك.

وأود أن أوضح ثلاث نقاط أخيرة، إذا سمحتم. إنني اتفق كثيرا مع ممثل رومانيا، الذي قال إن الجانب الإقليمي هنا جانب حاسم. وإن كان لدي انتقاد أوجهه إلى النهج الذي يتبعه المجتمع الدولي نحو البلقان الغربية، وهو أن لدينا مجموعة من السياسات لفرادى البلدان هناك، ولكن ليست لدينا سياسة إقليمية. وتقريبا لا توجد أي مسألة أتعامل معها أنا أو زملائي في البوسنة والهرسك في ذلك البلد لا يمكن التعامل معها بيسر أكبر على أساس إقليمي من التعامل معها في إطار حدود فرادى بلدان البوسنة والهرسك، وصربيا والجبل الأسود، وألبانيا، وكوسوفو، وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، وهلم جرا. إن العنصر الإقليمي عنصر حاسم لنجاحنا في المستقبل.

وبالنسبة لنقطتي الثانية، لو سمحتم، ذكر ممثل الجزائر حقيقة أن التحسن الاقتصادي يحصل، ولكنه لم يؤثر بعد على حياة الأشخاص العاديين. وذلك صحيح. وتحظى البوسنة والهرسك الآن بأسرع نمو للاقتصاد في البلقان الغربية – من قاعدة ضعيفة جدا – ولكنه لا ينمو بعد بقدر كاف لكي يكون مستداما أو ليؤثر على حياة الناس. ويتعين علينا أن نواصل دفع ذلك إلى الأمام – وهي مهمة رئيسية لخَلفي.

وأخيرا، إذا سمحتم، ذكر ممثل الولايات المتحدة أهمية الإصلاح الدستوري. ومرة أخرى، أوافق تماما على أن زيادة الكفاءة التشغيلية لدولة البوسنة والهرسك أمر حاسم. ويبدو لي أن هناك نقطتين هامتين يتعين توضيحهما. النقطة الأولى هي أن هذه عملية، وليست مناسبة. وهي ستستغرق وقتا. ويسرني أن أشاهد، بسبب مشاركة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أن تلك العملية بدأت في الأسبوعين الماضيين وستستمر في الأسبوع المقبل في واشنطن، العاصمة. وحقيقة أن التقدم المحرز لم يكن تقدما كبيرا ليست مهمة. فالعملية مستمرة، وذلك أمر بالغ الأهمية.

وأتوقع ألا يحدث أي تقدم كبير على هذه الجبهة إلى ما بعد الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. ولكن من المفيد تماما أننا أرسينا الأساس وبدأنا العملية. ثانيا، وهذه النقطة أبديتموها يا سيدي الرئيس، لا يمكن أن يتم هذا إلا بواسطة السلطات المحلية الداخلية. ويمكن للمجتمع الدولي أن يقوم بدور للتيسير والمساعدة والتمكين. أما السبيل الوحيد في النهاية لتحقيق الوضع الجديد، وإقامة الهياكل الجديدة للبوسنة والهرسك، فيكون بتوافق الآراء، أي بالاتفاق بين شعوب البوسنة والهرسك. وأنا واثق من أنها ستفعل ذلك، ولكنه أمر سيحتاج إلى شيء من الصبر.

**الرئيس** (تكلم بالروسية): أشكر اللورد آشدون على ملاحظاته.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود مرة أخرى أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر اللورد آشدون على الجهود التي يبذلها من أجل توطيد عائم السلام في البوسنة والهرسك ولأرجو له التوفيق في مساعيه المقبلة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.